

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مشروع مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
الميدان : علوم اقتصادية, علوم تسيير, علوم تجارية
الشعبة : علوم اقتصادية
التخصص : مالية وبنوك
من إعداد الطالب : معمري حسام الدين
بعنوان :

دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك وتأثيرها على التعاملات
الإقتصادية
دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري -
2010-2009

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ.....:
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/..... (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الأستاذ/..... (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الأستاذ/..... (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

الشكر

قال تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد لله عز وجل على أن أماننا ووفيقنا لإتمام هذا العمل المتواضع وهون لنا الصعوبات
التي إحترضتنا

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة خادعة
كافة العاملين بالقرض الشعبي الجزائري على كافة الأساتذة على النضاع والتوجيهات
المقدمة حيث نخص بالذكر الأستاذ المشرف "عشي نبييل"

وإلى كل من ذكرتهم قلوبنا ولم تذكرهم أقلامنا

إهداء

نحمد الله تعالى الذي قدرنا على شرب جرعة ماء
من هذا العلم الواسع، فالعلم لا يتم إلا بالعمل و إن
العلم كالشجرة و العمل به كالشجرة
فأهدي ثمرة جهدي التي طالما تمنيت إهدائها و
تقديمها في أحلى طبق
إلى التي حملتني وهنا على وهن، و قاست و تألمت
لألمي، إلى من رعتني بعطفها وحنانها و سمعت
طرب الليل من أجلي، إلى أول كلمة نطقت بها
شفتاي أمي الحبيبة
إلى الذي عمل و كد و جد فقاس ثم غلب حتى
وصلت إلى هدفي هذا، إلى المصباح الذي لا يبخل
إمدادي بالنور، إلى الذي علمني بسلوكه خصالا أعتز
بها في حياتي والذي العزيز

وشكرا

الملخص:

يعتبر تحديث نظام الدفع، من المشاريع التي تمكن من قياس درجة التطور في القطاع المصرفي وبالتالي قياس الحركة في أي إقتصاد، وهذا ما جعل العديد من البنوك في مختلف دول العالم تسعى إلى تطوير أنظمة الدفع، لأن الوضع الحالي يتطلب السرعة في معالجة المعاملات والصفقات، مع تقليل نسبة الخطأ. ولعل التطور التكنولوجي خاصة في مجال المعلوماتية ساهم بشكل فعال في إبداع وسائل وأنظمة الدفع يأمل منها توفير الأمان والسهولة في التعامل. ولقد كان الهدف من الدراسة التعرف على نظام المقاصة الألية ومدى تطبيقه في البنوك الجزائرية وكانت الأدوات المستخدمة جمع الوثائق والمقابلة مع موظفي وكالة القرض الشعبي الجزائري ومن أهم نتائج المتوصل إليها هي معالجة الشيكات بين البنوك بنظام المقاصة الألية في ظرف وجيز مع تقليل نسبة الخطأ وزيادة سرعة التعاملات المالية

الكلمات الأساسية: نظام الدفع، المقاصة الألية، التحويل الإلكتروني، البطاقات البنكية

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
39	معايير إختيار وسائل الدفع بمجرد الإطلاع	01
70	تطور عدد البطاقات البنكية لسنتي 2009 و 2010	02

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
24	نموذج الشيك	01
31	توضيح أحد أشكال السفتجة	02
38	أحد أشكال البطاقات الإلكترونية	03
71	منحنى التطور في عدد البطاقات البنكية لبنك cpa	04

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
85	الميكمل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري رقم 371	01
86	هيكل التنظيمي لمصلحة وسائل الدفع وكالة رقم 371	02
87	مخطط لتوضيحي لعملية المقاصة الآلية	03
88	مخطط توضيحي لعملية معالجة الشيكات ذهاب	04
89	مخطط توضيحي لعملية معالجة الشيكات إياب	05
90	إجراءات القيام بعملية شراء أو سحب بواسطة بطاقة بنكية	06

يشهد العالم فترة هامة من التحولات والتغيرات الجذرية ، والتي تساهم بشكل ملحوظ في إيجاد مناخ و أوضاع اقتصادية مختلفة تماما عما كان موجودا من قبل ، ولعل هذا التغير أبرز درجة التسارع الهائل في الإبداع التكنولوجي ومدى دقة التطورات والإبتكار والتألية .

ولعل من أهم القطاعات التي تأثرت بصورة كبيرة وسريعة بهتة التغيرات هو الإقتصاد ، حيث انتقل من مفهومه التقليدي إلى مفهوم مختلف تماما ألا وهو مايسمى بإقتصاد المعرفة والذي يتطلب أن تكون المعرفة والمعلومات من أهم ركائزه ، وما زاد الأمر تطورا وحادثة ، اندماج هذا الإقتصاد بموجة رقمية يعد الحاسوب والإنترنت أبرز صورها وكذا تكنولوجيات الإعلام و الإتصال والبنى التحتية الضخمة التي من شأنها توسيع مفهوم الإقتصاد الرقمي إلى أبعد الحدود

وقد جاء هذا النوع من الإقتصاد بالعديد من المصطلحات الجديدة في مختلف القطاعات وخاصة منها القطاع المالي والمصرفي ، والذي يعد من أكثر القطاعات حساسية لمثل هذه التغيرات ومن بينها التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية والتي ظهرت كنتيجة للعولمة المالية وعصر المعلوماتية والذي يزيدها دقة واحترافية مع مرور الزمن .

وكما توسعت هته المفاهيم وأفرزت مجموعة من الظواهر الناتجة عن التقدم التكنولوجي في العقود الأخيرة و فرضت وجودها بقوة ، وكل ذلك بغية الوصول إلى أسرع أداء في تنفيذ العمليات والمبادلات المالية وكذا تخفيض التكاليف ، وتوفير نوع من السرية والأمان على مثل هذه الظواهر نجد البطاقات البنكية الإلكترونية ، المقاصة الآلية ، الشيك الإلكتروني وغيرها . ومع اتساع العولمة ، أصبحت هته التطورات تجتاح كافة الميادين الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية

وأما في الجزائر وعلى وجه الخصوص ، ولتطوير النظام المصرفي وتحقيق التحديث في كافة وسائل الدفع فيه سواء كانت التقليدية أو إلكترونية ، قامت الدولة بالعديد من الإصلاحات وطرحت عدة مشاريع والتي من شأنها عصرنة العمل المصرفي والإرتقاء به إلى أعلى المستويات الدولية لا لشيئ إلا لتقديم أفضل الخدمات العملاء وتعزيز مكانة الدولة الجزائرية

و مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بشكل التالي:

طرح الإشكالية:

و من أهم ما توصلت إليه التحولات، و مجارة للتكنولوجيا الحديثة نجد نظام المقاصة الآلية "La Télé compensation" و التي تعتبر من أهم نظم الدفع الحديثة، و هذا ما سنتناوله بالبحث و الدراسة في مذكرتنا مامدى تطبيق نظام المقاصة الآلية في البنوك الجزائرية ؟ وبالتالي نتفرع عنها أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية :

1. ماهو واقع الجهاز المصرفي الجزائري من التحول الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر؟

2. ما هي انعكاسات هذا التطور على وسال الدفع و بالخصوص المقاصة؟

3. هل تعتبر المقاصة الآلية كحل ملائم لمشاكل نظام الدفع المكثف؟

وكمحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات للتساؤلات المطروحة :

فرضيات البحث:

1 - الفرضية الأولى : هناك علاقة معنوية بين استخدام أنظمة الدفع الحديثة وتحسين الأداء المالي للمؤسسة.

2 - الفرضية الثانية :هناك علاقة بين إستخدام أنظمة الدفع الحديثة والإستجابة لغايات العملاء .

3 - الفرضية الثالثة : هناك علاقة بين استخدام أنظمة الدفع الحديثة وزيادة حركة التعاملات المالية للمؤسسات الإقتصادية

مبررات اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع دون غيره لجملو من الأسباب الذاتية والموضوعية نوردها في النقاط التالية

- يعد مشروع تطوير أنظمة الدفع ، تجربة جديدة في الجزائر وهي الآن باشرت تطبيقها ، لذلك من المهم التعرف على جديد فيها في كل لحظة
- يعتبر نظام المقاصة الآلية من بين الأنظمة التي تسهل عناء العملاء في تسديدات المالية

أهداف دراسة الموضوع:

1. التعرف عن قرب على واقع نظام الدفع الجزائري و مختلف معاملاته.
2. الدور المهم الذي تلعبه وسائل الدفع و المتمثل في كونه مؤشر مهم على وضعية و قوة الاقتصاد.
3. أهمية هذا الموضوع و زيادة الاهتمام به خاصة في السنوات الأخيرة.

4. محاولة إعطاء نظرة و لو عامة و سطحية على كيفية تطبيق هذا النظام في الجزائر .

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الدراسة في مايلي:

- محاولة إبراز أهمية نظام المقاصة الآلية في بنك القرض الشعبي الجزائري كونه نظام جديد يؤدي لعصرنة وسائل التبادل بين البنوك
- تعريف موظفي بنك محل الدراسة بأهمية تطبيق نظام المقاصة الآلية لتقليل من نسبة الخطأ وتحسين تسيير الخزينة
- محاولة هذا النظام ضمان أمن المبادلات لتفادي أي خسائر أو مشاكل في المحاسبة

حدود الدراسة:

- من أجل الإحاطة بالموضوع و الإلمام به وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة إرتأينا أن تكون حدود الدراساتنا المكتنية على مستوى ولاية قسنطينة من خلال جمع الوثائق والمقابلة مع موظفي وكالة القرض الشعبي الجزائري
- وقد إمتدت الدراسة بجانبها النظري وتطبيقي بحدود زمنية إمتدت من شهر أفريل إلى غاية شهر ماي
- منهج البحث والأدوات المستخدمة:**

للإجابة على الإشكالية المعتمدة في هذا البحث والتساؤلات المتفرعة عنها تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي من خلاله تعرفنا على أسس أنظمة الدفع ، وإستقرئنا به أبرز المستجدات ، الحاصلة على المستوى الدولي والوطني ، والوقوف على أهم حقائقه ، كما اعتمدنا في الجانب التطبيقي على منهج دراسة حالة لأنه الأنسب لجميع البيانات التي يتم انتقاؤها حيث درسنا فيه جانباً محدداً من المؤسسة وذلك بالاعتماد على:

- المقابلة: وهي محادثة جادة موجهة نحو هدف معين ترتبط بجمع بيانات تتضمن بحث معين وتعتبر من أكثر أساليب جمع البيانات الفعالة.
- الوثائق والسجلات: وهي الوثائق الإدارية وبعض المراجع التي كان لها دور في تزويدنا بمعلومات قيمة حول موضوعنا.

صعوبات الدراسة:

- يمكن حصر الصعوبات والعراقيل التي واجهت الباحث فيمايلي:
- صعوبة الدخول الى البنوك وعدم تعاونهم مع الباحثين، اذ أن أغلب البنوك ترفض استقبال الباحثين وتلبية رغباتهم العلمية.

- صعوبة الحصول على وثائق خاصة بالبنك وذلك لوجود السرية في عمل البنوك، مما يؤدي الى حدوث نقص في دراسة الموضوع.

- المعلومات المتوفرة على مستوى المواقع بنك القرض الشعبي الوطني خاصة التقارير السنوية ، تعود لسنتين أو ثلاث من قبل

تقسيمات البحث:

من أجل تحليل هذا الموضوع والوصول إلى النتائج المبتغاة قمت بتقسيم هذا البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة

الفصل الأول تخصصنا أكثر حيث تكلمنا على نظام الدفع في البنوك، ماهيته و مختلف هياكله، هذا بالتطرق إلى مختلف وسائل الدفع التقليدية منها و الحديثة مع التركيز على المقاصة.

الفصل الثاني لقد بلورنا الأفكار على المقاصة الآلية و التي تمثل محور دراستنا.

و يمثل **الجزء التطبيقي** دراسة ميدانية و تطبيقية لنظام المقاصة الآلية الذي بدأ تطبيقه حديثا في الجزائر في بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) فقدّمنا فيه لمحة عن البنك محل الدراسة وللتعمق أكثر قمنا بدراسة لنظام المقاصة الآلية .

و في الأخير لخصنا عملنا بخاتمة عامة تحتوي على نتائج البحث بتأكيد أو رفض الفرضيات المطروحة، كما تحتوي أفاقا تسمح بالتعمق أكثر في هذا المجال.

مقدمة الفصل

إن أنظمة الدفع لا يفرضها القانون، بل تنتج عن مميزات ثقافية و تاريخية و اجتماعية و اقتصادية لأي بلد و كذا التطورات التكنولوجية.

و قبل أن تتدخل التكنولوجيا فإن هذه المميزات تحدد أشكال و طرق استعمال وسائل الدفع في بلد ما و يجب أن يدعم تطوير متناسق لقطاع حساس و شامل كهذا بأعمال ذات طابع بيذاغوجي.

و تدل عبارة نظام الدفع (Systeme de paiement) على الخلفية المؤسسية، و التاريخية التي تستخدم في كنفها مختلف وسائل الدفع على المستوى الوطني.

إن وصف إجراءات تحصيل و أنواع وسائل الدفع الذي سنتطرق إليها في الفصل الأول و تركيزنا على نظام المقاصة للمدفوعات، على ذلك وصف نظام الدفع المكثف (Systeme de paiement de masse) في الجزائر، و كل هذه المواضيع سيتم تناولها من أجل ضبط المعارف العامة الضرورية.

المبحث الأول: مدخل عام حول أنظمة الدفع البنكية

تعد أنظمة الدفع البنكية ، وسيلة من الوسائل المستحدثة لتحريك وتسريع الدفع والوفاء لتسوية المعاملات ، والتي تلقى قبولا عاما على المستويين المحلي والدولي ، من أجل إضافة الأمن والسرية على أداء وسير مختلف المعاملات كحل بديل عن الوسائل التقليدية ، التي تتطلب وقتا وتكلفة أكبر لإتمام مثل هته التسويات

المطلب الأول تعريف أنظمة الدفع البنكي LE SYSTEME BANCAIRE

الفرع الأول: تعريف النظام البنكي

النظام المصرفي هو جزء من النظام المصرفي و المالي، هذا الأخير يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها و العمليات المصرفية و خاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، و هو يشمل الجهاز المصرفي و المنشآت المالية المتخصصة و السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي و الخزينة العامة¹.

أما النظام المصرفي هو مجموع المصارف العاملة في بلد ما، و من أهم الخصائص المميزة لنظام مصرفي عن آخر هي كيفية تركيب هيكله، حجم المصارف التي يتكون منها، و عدد فروع المصارف في هذا البلد، و توزيعها ثم ملكية المصارف و حركة دمجها أو توحيدها

الفرع الثاني : ماهية نظام الدفع

يمكن تعريف نظام الدفع، بأنه مجموع التسويات لمجموعة من دوائر المتعاملين، و ذلك من أجل تحويل قيم بين طرفين على الأقل، بأقل تكلفة و بأقل المخاطر و في وقت سريع في حدود ما تسمح به التكنولوجيا المتوفرة في وقت معين².

و من المتفق عليه، فإن أنظمة الدفع تمثل بالنسبة للنشاط الاقتصادي ما تمثله الطرق بالنسبة لحركة السير، أي الهياكل التحتية الضرورية، و لكننا ننسى وجودها إلى غاية حدوث إزدحام أو إصطدام و يمثل نظام الدفع بالنسبة لأي اقتصاد مؤشر حسن التسيير، و بالأخص في نطاق اقتصاد السوق، فإذا كانت المبالغ الصغيرة تسدد نقدا دون حرج يذكر، فإن المبالغ الكبيرة تتطلب اللجوء إلى وساطة مصرفية و إلى وسائل أخرى غير الأوراق النقدية³.

¹- Gobin Gilles : les opérations bancaires et leurs fondements économiques, Dunod, Paris, 1980, page 4.

²- جليد نور الدين: إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2006، ص 83.

³ Ammour ben halima, **partique des techniques bancaire**, edition de hleb , Alger, 1997

يبقى نظام الدفع في المصارف الجزائرية بدائيا، و تعود أهم أسباب ذلك إلى المنظومة نفسها رغم الاتهامات الموجهة للمحيط و بشكل خاص قطاع البريد و المواصلات، فمازالت النقود هي وسيلة الدفع الأكثر استعمالا و تداولا بين الزبائن و التجار، و حتى الشيك المصرفي لم يعرف رواجا كبيرا، إضافة إلى أن معالجته بصفة أوتوماتيكية لا تزال في بداية عهدها⁴.

أولا: نظام المدفوعات المكثفة *Systeme de paiement de masse*

يعتبر نظام المدفوعات المكثفة *le système de paiement de masse*، نظام دفع للمبالغ النقدية الضخمة (الكبيرة)، فهذه الأخيرة تتطلب اللجوء إلى أنظمة أكثر تطورا و ضمانا و أقل خطورة و في ظل تطور المؤسسات و التقدم المحرز عليه في ميدان الوساطة المصرفية، بات من الضروري عصنة نظام المدفوعات في الجزائر، و هذا ما أدى إلى تطوير وسائل الدفع و تنويعها كمرحلة أولى على غرار ما قامت به العديد من البلدان المتطورة.

فالتكنولوجيات الجديدة في نقل المعلومات، و التقدم الحاصل في الإعلام الآلي تشكل أساس التحسن الهائل في إجراءات التحصيل، و هذا ما دفع بالجزائر إلى عصنة نظام مدفوعاتها الداخلي و هذا ما تجسد في المرسوم الحكومي الصادر في ماي 2006 و القاضي ببداية تطبيق نظام المدفوعات المكثفة كنظام دفع متطور و ذلك بداية من جوان 2006، و بعد المجلس الوزاري المنفذ في ديسمبر 2006 تم الإقرار كنتقييم أولى لبداية تطبيق هذا النظام على أنه "ساري المفعول بين مختلف البنوك، و النتائج الأولية المحققة إلى غاية الآن تدعو للتفاؤل"⁵.

ثانيا: هيكلية نظام المدفوعات المكثفة

من المتفق عليه، فإن نظام مدفوعات بلد ما يتضمن المؤسسات المالية، إجراءات التحصيل في حالة الدفع بالعملة الكتابية أو الإلكترونية، و وسائل الدفع.

و سنتطرق إلى كل نقطة على حدى و بالتفصيل.

⁴- حميزي سيد أحمد، ص 15.
⁵سليمة عبد الله " تطور وسائل الدفع فب الجهاز المصرفي الجزائري " رسالة ماجستير 2009

1. المؤسسات المالية الوسيطة

إن المؤسسات التي بحكم وظيفتها تتدخل مباشرة في إنشاء و / أو تسيير وسائل الدفع تمثل بالتالي نظام المدفوعات في الجزائر، و هي:

- بنك الجزائر أو البنك المركزي:

يخضع بنك الجزائر إلى أحكام تركز استقلاليته، و قد حول له قانون إنشائه⁶ في مجال النقد و القرض و الصرف، مهمة إحداث أحسن

الشروط لتطور منتظم للاقتصاد الوطني و الأبناء عليها، مع السهر على استقرار العملة الوطنية داخل البلد و خارجه.

يقدم البنك خدمات مصرفية لفائدة البنوك التي يجب عليها أن تحفظ برصيد دائن في حسابها الجاري لدى بنك الجزائر لسد حاجياتها في

عملية المقاصة⁷. و يمسك الحساب الجاري للخزينة العمومية مجانا، و يتكفل بتحصيل جميع وسائل الدفع الكتابية (الشيكات، السندات

(... التي تقدمها الخزينة العمومية.

- البنوك و المؤسسات المالية⁸:

- ◆ بنوك تجارية ذات رأسمال خاص:

جاءت لتعزز القطاع المصرفي الذي كان يهيمن عليه القطاع العمومي، و تتمثل في:

➤ بنك البركة (Al Baraka) التابع لمجموعة البركة الدولية.

➤ بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) التابع لمجموعة ب.م.ع.م الدولية.

➤ سيتي بنك التابعة لشركة ستي بنك (City Bank Corp).

➤ البنك الجزائري للتجارة و الصناعة (BCIA).

➤ الشركة الجزائرية للبنك (C.A Bank).

➤ يونين بنك (Union Bank).

⁶- قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990.

⁷- المادة 84 من قانون النقد و القرض.

⁸- المديرية العامة للشبكة - بنك الجزائر.-

- ◆ بنك ما وراء البحار (off-shore):
 - متمثل في البنك العربي المغربي للصناعة و التجارة)
- ◆ مؤسسات مالية و بنوك أعمال:
 - إعادة تمويل الرهن (S.R.H).
 - بنك مونا (Mouna Bank).
 - فينالب (Finalep).
 - سوفينانس (Sofinance).
 - سالم (Salem).
 - البنك العربي الدولي (Arab International Bank).
 - بنك الريان (Al Rayan Bank) التابعة لمجموعة الريان الدولية.
- ◆ بنك التنمية المتمثل في البنك الجزائري للتنمية.
- ◆ بورصة القيم المتمثلة في شركة مراقبة عمليات البورصة (COSOB).
- ◆ الصندوق الوطني للسكن (CNL).
- ◆ هيئة معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية و هي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA).
- ◆ بنوك ذات أموال عمومية:
 - بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR).
 - بنك التنمية المحلية (BDL).

- بنك الجزائر الخارجي (BEA).
- البنك الوطني الجزائري (BNA).
- القرض الشعب الجزائري (CPA).
- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP).
- شركات ضمان:
- صندوق ضمان الصفقات العمومية (CGMP).
- صندوق الضمان و الاستثمارات الفلاحية.
- صندوق ضمان / كفالة مشتركة للترقية العقارية.
- صندوق ضمان الصادرات (CAGEX).
- صندوق التكافل لمواجهة أخطار القرض للمستثمرين الشباب.
- الشركة ضمان القرض العقاري.

● مركز الصكوك البريدية:

تتبع سلطة وزير البريد و المواصلات⁹، و تتكفل بمسك الحسابات البريدية الجارية و تقوم ببعض العمليات المصرفية كجمع الموارد من الجمهور و تسيير وسائل الدفع، إن صحاب الحسابات البريدية الجارية هم المؤسسات و الشركات و الخواص، و تخص هذه المراكز العمليات المنفذة

التالية:

- ❖ تحصيل الشيكات البريدية.
- ❖ تحويل الإيرادات و النفقات الميزانية.

⁹- بموجب المادة 108 من الأمر 75-89 المتضمن قانون البريد و المواصلات

● الخزينة العمومية:

هي عبارة عن مديرية عامة تابعة لوزارة المالية، تتمثل مهمتها في تحصيل الإيرادات و تسديد النفقات، و كذا توزيع الأموال العمومية و تسييرها على كامل التراب الوطني هي تستخدم "الشيك" بحكم أنها تدير حسابات بعض الأصناف من الأعوان الاقتصاديين و البنوك و الخواص.

2. إجراءات التحصيل داخل المصرف (Intra bancaire) و ما بين المصارف (Interbancaire):

يخص التحصيل القيم الواجبة الدفع في المواقع التي يتواجد بها البنك أو مواقع أخرى، حيث يلجأ إلى وسطاء كالبنوك أو مراكز الصكوك البريدية، كما أنه يخص القيم المسحوبة على زبائن البنك أو زبائن بنوك أخرى.

فإذا ما تعلق الأمر بقيم واجبة التحصيل على زبائن نفس البنك، فيطلق على هذا النوع من التحصيل اسم "التحصيل المباشر"

"Recouvrement direct"، فيقيد البنك اعتمادا على وسائله الخاصة في الجانب المدين حساب صاحب الأمر، و الجانب الدائن

لحساب المستفيد، و يجب أن يتم القيد في الجانبين المدين و الدائن وفق تواريخ القيمة (Dates de valeur) التنظيمية.

أما إذا تعلق الأمر بقيم واجبة التحصيل على زبائن بنوك أخرى، فيطلق على هذه العملية اسم "التحصيل غير المباشر"

"Recouvrement indirect"، و في هذه الحالة يقوم البنك بعملية التحصيل باللجوء إلى تقنية مقاصة القيم مع البنوك المسحوب

عليها.

و لضمان هذه الخدمة، تتوفر البنوك على هياكل جهوية متخصصة تعمل على جمع القيم للتحصيل (Valeurs à recouvrer) لدى

البنوك الأخرى و تقدمها لغرف المقاصة الجهوية المتواجدة على مستوى مقرات بنك الجزائر.

يجري تحصيل المدفوعات بالعملة الكتابية على النحو التالي:

عن طريق شبكة البنك نفسه فيما يخص المدفوعات ما بين زبائن البنك نفسه.

عبر دائرة غرف المقاصة التي يديرها بنك الجزائر بالنسبة للمدفوعات ما بين زبائن بنوك مختلفة و لكنها منضمة إلى غرف المقاصة.

عبر دائرة تربط فيها مباشرة البنوك المتواجدة في مواقع لا يوجد فيها بنك الجزائر، و بالتالي فلا وجود لغرف المقاصة.

3. وسائل الدفع (Les moyens de paiements)

إن النقد يمثل وسيلة دفع تستعمل لتسديد السلع والخدمات المستفاد منها عن قرب أو بعد إثر إرسال الفواتير (في مرة واحدة أو مرات متعددة) و دفع الأجور، و الإعانات، و التعويضات التي تؤديها المؤسسات و الإدارات و شركات التأمين ... و أداء المدفوعات لدى شبائيك الإدارات أو مقدمي الخدمات (الغاز، الكهرباء، الهاتف...).

يقدم القانون المصري لسنة 1990 تعريفا لوسائل أو أدوات الدفع يكتسي طابعا عالميا (و القانون المصري الفرنسي يعطي نفس التعريف)، و تنص المادة 112 من هذا القانون على أنه "يمكن اعتبار وسيلة دفع أداة دفع تسمح لأي كان بتحويل الأموال مهما كانت الركيزة أو الإجراء التقني المستعمل".

و تتمثل وسائل الدفع في النقود الائتمانية و النقود الكتابية و الالكترونية، و هذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في المبحث التالي.

ثالثا: وسائل الدفع المتداولة

تعتبر وسائل الدفع في النظام البنكي الركيزة الأساسية، و قبل التطرق إلى وسائل الدفع المتداولة حاليا يجب أن لا ننسى ذكر العملة الائتمانية *le monnaie fiduciaire* التي تعتبر أقدم وسيلة و أكثرها شيوعا قبل السنوات الأخيرة، و التي تتمثل في نوعان الأوراق النقدية، القطع النقدية.

إن النقود الائتمانية وسيلة تستعمل لتسديد السلع و الخدمات المستفاد منها عن قرب أو بعد إلا أنها تعرض المتعاملين بها إلى مجموعة مخاطر كالتهريب و السرقة و من أجل مواجهة هذه الأخيرة في ظل تطور العلاقات التجارية و المالية لجئ إلى وسائل أخرى أكثر نداولا كالشيك السفوحة و هذا ما سنتطرق إليه في مبحثنا هذا.

1 الشيك و التحويل و الاقتطاع

I. الشيك *Le chèque*

أ. تعريف الشيك:

تعريف لغوي: هو كلمة مشتقة من الفعل الإنجليزي « To check » الذي يعني بالفرنسية « Vérifier » و بالعربية الفعل حقق أي مقدم الشيك يجب أن يتحقق من ان الرصيد كافي، و لهذا يعاقب القانون كل من يقدم بشيك من دون رصيد.

تعريف قانوني: تنص المادة 472 من القانون التجاري الجزائري على أن الشيك هو مكتوب من الساحب إلى المسحوب عليه و مكتوب بأن يدفع بمجرد الاطلاع عليه مبلغ من النقود لمصلحة من يحدده الأمر.

تعريف الشيك اصطلاحا: هو ورقة تجارية ثلاثية الأطراف تتضمن أمرا يصدر من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر معروف و مكتوب اسمه في الشيك، و قد يكون غير معروف إذا كان الشيك محررا لحامله، و لهذا فإن الشيك عبارة عن سند لأمر دون أجل أو يشبه الكمبيالة باعتباره وثيقة ثلاثية الأطراف¹⁰، حيث هذه الأطراف تتمثل في: الساحب هو الشخص الذي يصدر عنه الشيك و هو صاحب الحساب. المسحوب عليه و هو المصرف حيث يجب على المصرفي رفع مبلغ الشيك للمستفيد.

ب. أنواع الشيك:

إن التفرقة بين أنواع الشيك أمر مهم حيث أن المتعامل الجاهل لأنواعه يمكن أن يقع في أضرار معتبرة و عليه فأنواع الشيك هي¹¹:

✓ الشيك المسطر:

حيث يقصد بالتسطير وضع خطين متوازيان بينهما فراغ على وجه الشيك من الأعلى إلى الأسفل حتى يعلم المسحوب عليه، بمجرد النظر إليه ووجوب عدم صرف الشيك إلى أي بنك، حيث نجد نوعان من التسطير:

¹⁰- الطاهر لطرش، ص 34.

¹¹- محمد فريد العرين، هاني دويدار "قانون الأعمال" الإدارة الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2002، ص 162.

الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

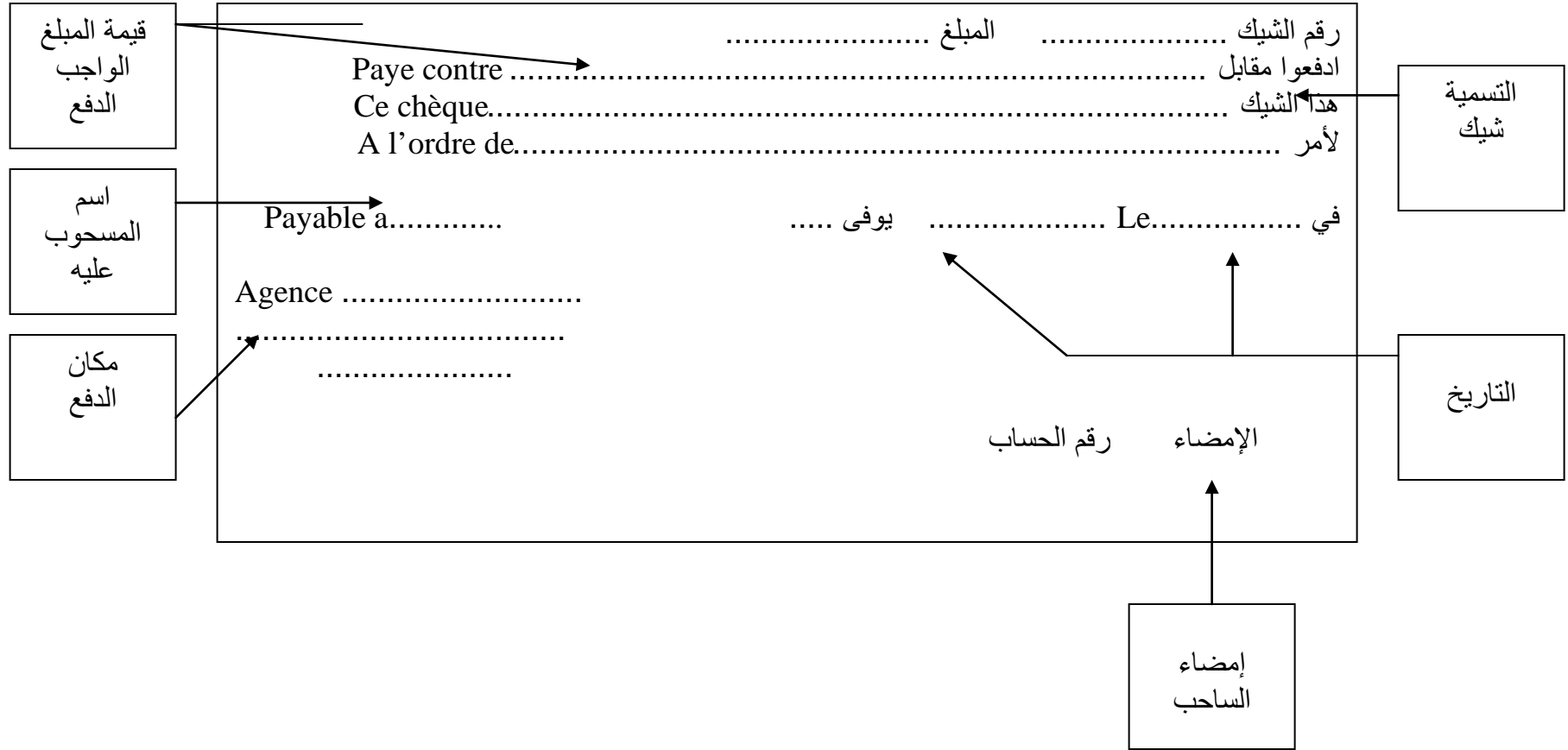
التسطير العام و هو وضع خطين متوازيان على صدر الشيك دون ذكر أي شيء في الفراغ الموجود بينهما.

التسطير الخاص هو تسطير يبين في الفراغ اسم بنك معين.

✓ الشيك المعتمد:

و هو الشيك الذي يطلب من المسحوب عليه اعتماده و يتم ذلك بتوقيع المسحوب عليه على صدر الشيك، و اعتماد الشيك قرينة على

أن المسحوب عليه لديه الرصيد الكافي للوفاء بقيمة الشيك حتى في حالة عدم وجود الرصيد.



✓ الشيك البريدي:

هو أمر بالدفع لدى الإطلاع بمقتضاه يتمكن الساحب من قبض كل أو بعض النقود القائمة و المعتبرة لحسابه لدى مصلحة البريد أو دفع هذه النقود إلى شخص آخر يعينه الساحب.

الشيك السياحي:

عبارة عن أوامر تسحبها مؤسسة على فروعها في جهات مختلفة العالم و يقصد بما تمكن السائح من الحصول على النقود اللازمة لهم في البلاد التي يقومون بزيارتها، حيث يستطيع حامل الشيك التوقيع عليه لدى البنك في الخارج و يسلم النقود فوراً و هي تصدر عادة من بنوك كبيرة لها ثقة عالمية.

تأ. أركان الشيك

✓ الشروط الموضوعية:

و التي تتمثل في:

الأهلية: يقصد بالأهلية على أن كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية و لم يحجر عليه، و يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية.

الرضا: يشترط في الرضا التزام ساحب الشيك أن يصدره عن رضا صحيح خال من عيوب الإرادة، فإذا شاب إرادته غلط أو إكراه أو تدليس كان التزامه باطلاً بطلاناً مطلقاً أو نسبياً بحسب الأحوال.

المحل أو السبب: يحمل الإلتزام في الشيك هو دائماً مبلغ معين من النقود إذ بهذا تقوم وظيفته في الوفاء و من تم فإذا كان محله غير مبلغ محدد من النقود ترتب على هذا بطلان الصك كشيك.

أما السبب في الشيك فالمراد به الإلتزام الوارد بالشيك أي العلاقة القانونية التي من أجلها حرر الشيك لمصلحة المستفيد و القاعدة أنه يتعين حتى تجوز المطالبة بقيمة الشيك أمام المحكمة المدنية.

✓ الشروط الشكلية:

تتمثل أهم الجوانب المحيطة بالشروط الشكلية في¹²:

¹²- مجدي محب حافظ، "جرائم الشيك" دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 1996، ص 12-18.

الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

أشخاص الشيك: تترتب عن الشيك علاقة بين ثلاثة أشخاص و هم كالتالي:

الساحب: و هو منشئ الشيك و المدين الأصلي فيه و لذا يجب أن يشتمل على توقيع.

المسحوب عليه: و هو الشخص الذي يصدر إليه الأمر بدفع قيمة الشيك.

المستفيد: و هو الشخص الذي يتم تحرير الشيك لمصلحته.

بيانات الشيك: لقد حددت المادة 472 من القانون التجاري للبيانات اللازمة للشيك كالتالي:

- ذكر كلمة شيك.

- أمر غير معلق على شرط بدفع مبلغ معين.

- اسم المسحوب عليه و عنوانه.

- مكان السحب.

- تاريخ إنشاء الشيك.

- توقيع الساحب.

ثأ. الفرق بين الشيك و الاوراق التجارية

■ الفرق بين السفتجة و الشيك:

1. يقرر القانون عقوبة جنائية لمن يصدر بدون رصيد قائم و كافي و غير قابل للسحب في حين أنه لا عقوبة

للساحب الذي يصدر سفتجة ليس لها مقابل وفاء.

2. يعاقب الساحب إذا لم يكن للشيك مقابل وفاء وقت إصداره لانه مستحق الدفع بمجرد الإطلاع بينما

يكفي في السفتجة أن يكون مقابل وفاء موجود وقت استحقاقها دون تاريخ إنشائها.

3. السفتجة تستعمل على الأخص للوفاء بالديون الخارجية أما الشيك فيقتصر عمله غالبا على الوفاء بالديون

الداخلية.

■ الفرق بين السند للأمر و الشيك:

- 1- السند للأمر يتضمن تعهد محرره بدفع مبلغ معين بمجرد الإطلاع بينما الشيك يتضمن أمر بالدفع يصدره الساحب للمسحوب عليه للوفاء بقيمة الشيك لصالح المستفيد عند الإطلاع.
- 2- السند للأمر يعتبر أداة ائتمان و وفاء بينما الشيك يعتبر أداة وفاء و حسب.
- 3- يفترض السند للأمر عند تحريره وجود طرفين بينما الشيك يتطلب ثلاثة أفراد.
- 4- السند للأمر يتطلب تاريخين، تاريخ الإنشاء و تاريخ الوفاء بينما الشيك يتطلب تاريخ واحد.
- 5- يقرر القانون عقوبة لمن يصدر شيك بدون رصيد قائم و كافي في حين لا عقوبة لمن يصدر سند لأمر ليس له مقابل وفاء.

II. التحويل *Le virement*

أ. تعريف التحويل:

يسمى لغة نقل الأموال من حساب لآخر وفق قاعدة القيد المزدوج، عبارة عن أمر من قبل صاحب الحساب لجعل حسابه مدينا بمبلغ معين لفائدة مستفيدين الذي يجعل حسابهم دائن و التحويل تقنية مالية محاسبية.¹³

ب. تصنيف التحويلات:

- ✓ التحويل الداخلي: يكون في نفس المصرف ولا يمر بالمقاصة.
- ✓ التحويل الخارجي: يكون بين مصرفين مختلفين و يمر بالمقاصة.
- ✓ التحويل المستعجل: هو تسريح لتحصيل الشيك مقابل عمولات يدفعها المستفيد مقابل عمولات عادة يكون في حالة الشيكات المسطرة.

¹³ معزي صونية " وسائل الدفع الدولية في المجال البنكي " رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2010

الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

✓ **التحويل البريدي:** هو تحويل مصرفي لأن القانون يجبر كل البنوك أن يكون لديها حساب بريدي و هو لا يمر بالمقاصة.

✓ **التحويل المنفرد و المتعدد:** المنفرد بين حسابين و المتعدد بين حساب و عدة حسابات.

التحويل الوطني و التحويل الدولي: الأول داخل الوطن و الثاني خارج الوطن.

ت.آ. آلية التحويل:

التحويل يمر بمرحلتين:

✓ **أمر التحويل:** الذي يعطي الأمر هو صاحب الحساب حيث يجعل حسابه مدينا و حساب المستفيد دائنا و إذا لم يكن الأمر كتابي يجب أن يؤكد لاحقا بكتابة.

✓ **تنفيذ التحويل:** الذي ينفذ التحويل هو المصرفي و إذا كان تحويلا خارجيا لا بد أن يمر بالمقاصة ما عدا التحويل البريدي، و المصرفين مسؤول عن كل تأخر غير مبرر.

ث.أ. الفرق بين الشيك و التحويل:

✓ **من حيث المؤونة:** الشيك يمكن تحصيله كسحب عن المكشوف أما التحويل فالعكس فهو يشترط وجود المؤونة.

✓ **من حيث الشكل:** الشيك له شكل معين يحدده القانون، أما التحويل ليس له شكل معين يمكن أن يكون بالفاكس، هاتف، انترنت....

✓ **من حيث التظهير:** الشيك قابل للتظهير ما عدى البريدي، أما التحويل فغير قابل للتظهير.

III. الاقتطاع *Le prélèvement*

أ. تعريف الاقتطاع

هو دفع دين من قبل مدين عن طريق تحويل خصوصي يتوقف على:

- قبول المدين بالاقتطاع المباشر من حسابه.

- وجود مستفيد دائن.
- وجود مصرفي لإنجاز التحويل.

ب. الفرق بين التحويل و الاقتطاع:

- ✓ من حيث المؤونة: التحويل يشترط المؤونة أما أمر الاقتطاع يشترط أن يكون كسحب عن الكشوف.
- ✓ من حيث العقد: التحويل هو أحد عمليات الحساب أما أمر الاقتطاع يشترط وجود عقد بين المصرف و الزبون المدين و عقد بين المصرف و الزبون الدائن.
- ✓ من حيث المقاصة: أمر الاقتطاع هو تحويل داخلي و لكن التحويل يمكن أن يكون بمقاصة إلى خارجي ما عدا البريد.

2. السفتجة و السند لأمر

I. السفتجة *La lettre de change*

أ. تعريف السفتجة¹⁴:

هي سند تجاري غير معلق على شكل يحرر وفقا لشكل معين و يتضمن بيانات الزمها القانون (المادة 390 من القانون التجاري الجزائري) صادر عن شخص يسمى الساحب *Tireur* إلى شخص مدين يسمى المسحوب عليه *Tiré* بأن يدفع بمجرد الإطلاع أو في تاريخ معين أو قابل للتعين مبلغا معيناً من النقود لشخص ثالث يسمى المستفيد *bénéficiaire* للحامل *Porteur*.

و ليس ثمة شكل معين للسفتجة و إنما يجرى تحريرها بأشكال كثيرة إلا أن جميع هذه الأشكال تتضمن البيانات التي ألزم القانون توافرها.

¹⁴- برهان الدين جمل، السندات التجارية في القانون التجاري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 1988، ص 24-25.

و نقدم هنا أحد أشكال السفتجة:

شكل رقم 02: توضيح أحد أشكال السفتجة

الجزائر..... (تاريخ إنشاء السفتجة)

المبلغ (بالأرقام) 4000

إلى السيد (اسم المسحوب عليه و عنوانه)

أرفعوا بموجب هذه السفتجة الأمر

السيد (اسم المستفيد و عنوانه.....أو

لحامل)..... مبلغا قدره (المبلغ بالأحرف).

..... (أربعة آلاف دينار جزائري) في (تاريخ الاستحقاق)

.....

توقيع الساحب

.....

ب. شروط السفتجة:

تتمثل فيما يلي¹⁵:

✓ الشروط الموضوعية: و هي نفس الشروط الواجب توفرها في الشيك من أهلية و رصد المحل و السبب.

✓ الشروط الشكلية:

¹⁵- برهان الدين جمل، مرجع سبق ذكره ص 27-33.

الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

- ضرورة الكتابة: السفتجة بوصفها التزاما صرفي لا توجد قانونا إلا إذا أفرغت بصورة مكتوبة.
- البيانات الإلزامية: نصتها المادة 390 من القانون التجاري الجزائري في:
 - تسمية "سفتجة" في السند نفسه و باللغة المستعملة في تحريره.
 - أمر غير معلق على قيد أو شرط بدفع مبلغ معين.
 - اسم من يجب عليه الدفع (المسحوب عليه).
 - تاريخ الاستحقاق Date de l'échéance.
 - المكان الذي يجب الدفع له أو لأمره Lieu de paiement.
 - اسم من يجب الدفع له أو لأمره Bénéficiaire.
 - بيان تاريخ إنشاء السفتجة و مكانه Date et lieu d'émission.
 - توقيع من أصدر السفتجة (الساحب).
- البيانات الاختيارية: يمكن إضافة بعض البيانات لتلبية مصالح أطراف السفتجة و تدرج فيما يلي بعض الأمثلة على البيانات الاختيارية.
 - بيان وصول القيمة Mention de la valeur fournie.
 - شرط الوفاء الاحتياطي Clause de recommandation.
 - شرط المحل المختار Clause de domiciliation.

الترك و الصورية:

الترك Omission المقصود بالترك هو تخلف السفتجة عن ذكر بيان أو أكثر من البيانات الإلزامية و إن تخلف السفتجة عن ذكر أحد بياناتها الإلزامية ينتج عنه بطلانها.

الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

الصورية Simulation الصورية هي أن تكون السفتجة مستكملة للبيانات الإلزامية كافة مع ذكر بعض منها على نحو يخالف الحقيقة.

- تعدد النظائر و النسخ:

أجاز المشرع سحب السفتجة بعدة نظائر و أوجب تقيمها حيث توضع في كل نصير رقمه و إلا اعتبر كل نظير سفتجة مستقلة.

أجاز المشرع الجزائري استخراج نسخ من السفتجة فنظم هذه الإجازة في المادتين 458 و 459 من القانون التجاري الجزائري.

- التعريف Altérations:

يقصد بالتعريف التعديل الذي يطرأ في بيانات السفتجة بعد إنشائها و قد يستعمل في ذلك الحذف أو الحك أو الشطب بقصد تبديل تاريخ الاستحقاق في السفتجة أو مبلغها أو حذف اسم أحد الملتزمين فيها ...

ت. تداول السفتجة:

تداول السفتجة بالطرق التجارية فهي تكون اذنية فينتقل الحق الثابت فيها بالتظهير سواء لنقل الملكية إلى الغير و هذا هو التظهير الناقل للملكية أو مجرد تحويل شخص بمباشرة حقوق المستفيد فيها و يسمى عندئذ التظهير التوكيلي أو لرهنها ضمانا لديها و هو الذي يطلق عليه التظهير التأميني أو التوثيقي¹⁶.

و بذلك يسمح تداول الكمبيالة باستخدامها كأداة لتسوية المعاملات التجارية (كوسيلة دفع) في الفترة بين تاريخ سحبها و ميعاد استحقاقها، فلا يكون المستفيد ملزما بانتظار هذا الميعاد لتحويل الصك إلى مبلغ نقدي و إنما يقوم

¹⁶- أكرم ياملكي، الأوراق التجارية و العمليات المصرفية، الدار العلمية الدولية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن 2001، ص 123.

الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

بالوفاء بأحد ديونه النقدية عن طريق نقل الحق الثابت في السفتجة إلى أحد دائنيه ثم يستخدمها هذا الأخير مرة أخرى في ذات الغرض فتتولى عملية التظهير إلى أن يحل ميعاد الالتحاق.

II. السند لأمر *Billet à ordre*

أ. تعريف السند لأمر:

السند لأمر هو عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين بدفع مبلغ معين إلى شخص آخر في تاريخ لاحق هو تاريخ الاستحقاق. و على أساس هذا التعريف يمكن أن نستنتج أن السند لأمر هو وسيلة قرض حقيقية حيث أن هناك انتظار من جانب الدائن للمدين كي يسدد ما عليه في تاريخ الاستحقاق الذي يتفق بشأنه¹⁷.

ب. شروط السند لأمر:

باعتبار السند الأمر ورقة تجارية وجب لإنشائها توافر مجموعة من الشروط موضوعية و هي نفسها الواجب توافرها في السفتجة من أهلية رضا، محل و سبب أما الشروط الأخرى فهي شروط شكلية و هي نفسها الواجب توافرها في السفتجة مدى اسم المسحوب عليه إن لا وجود له باعتبار الورقة ثنائية الأطراف.

ج. الفرق بين السفتجة و السند لأمر:

السفتجة بين 3 أطراف و السند بين طرفين. السفتجة عقد تجاري نتيجة بيع بضاعة يطبق عليه القانون التجاري أما السند لأمر هو عقد مدني نتيجة اعتراف بدين يطبق عليه القانون المدني.

¹⁷- راشد راشد، الأوراق التجارية الإفلاس و التسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري، الطبعة الرابعة 2004، ديوان المطبوعات الجامعية ص 119.

3. البطاقات الالكترونية

I. مفهوم البطاقة البنكية شكلها و وظائفها

أ. تعريف البطاقة البنكية:

البطاقة البنكية هي وسيلة نقدية تسمح بالوصول إلى حساب مصرفي و قد تؤدي إلى وظيفة السحب، سحب الأموال على مستوى أجهزة التوزيع الآلية. أو وظيفة الدفع و هذا الوفاء بالالتزامات و هي مقبولة على نطاق واسع كبديل للنقود كما تستطيع أن تؤدي الوظيفتين معا.

عرفت البطاقة في فرنسا بموجب القانون المصرفي لسنة 1984 على أنها وسيلة دفع شأنها شأن الوسائل الأخرى.

ب. الشكل العام:

تأخذ البطاقة البنكية الشكل المستطيل تصنع من مادة بلاستيكية يصعب العبث بها يخضع شكلها و مواد صنعها إلى المعايير الدولية المحددة من قبل هيكله ضبط المعايير ISO.

و رغم التعدد الكبير في أنواع البطاقات المتوفرة إلا أن جميعا يشترك في شكلها ذو أبعاد ثابتة هي:

86 ملم طولا و 54 ملم عرضا، الاختلاف يكون من حيث السمك.

100/76 ملم أكثر أو أقل بملا و هو النوع العادي الكلاسيكي.

100/20 ملم و 100/40 ملم النوع الرفيع.

هذا من حيث الشكل أما من الناحية التكنولوجية أو النقدية فيمكن الإشارة في الوقت الحاضر إلى أربعة أنواع¹⁸:

Holographique: هذا النوع غير مستعمل بسبب مشكلة المردودية.

Lazer: مازالت هذه البطاقة محدودة.

¹⁸- أبو سليمان عبد الوهاب، إبراهيم، البطاقة البنكية، دار القلم، دمشق 1998، ص 43-44.

الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

Magnétique (الشريط المغناطيس): و هي مستعملة على نطاق واسع إلا أن من عيوبها صغر حجم التخزين

الممكن أن يتحملة الشريط و سهولة تزويرها.

Puce: هذه البطاقة يتم الجمع فيها بين ذاكرة و معالج Microprocesseur في خلية إلكترونية Puce و لها

عدة أنواع و ذلك حسب حجم الذاكرة التي يحتويها.

II. بيانات البطاقات الإلكترونية و أنواعها

أ. بيانات البطاقات الإلكترونية:

✓ على الوجه الأمامي:

- إشهار المصرف المصدر للبطاقة (Logo de la banque émettrice).
- رمز الشركة التي تصنع البطاقة.
- اسم و لقب صاحب البطاقة.
- تاريخ نهاية صلاحية البطاقة.
- رقم البطاقة (16 رقم).
- خلية إلكترونية (Puce).
- على الوجه الخلفي:
- شريط مغناطيسي يحتوي على معلومات غير مرئية بالعين المجردة، و لكنها تقرأ من خلال جهاز إلكتروني.
- شريط أبيض مخصص للإمضاء.
- عنوان البنك المصدر للبطاقة.

ب. أنواع البطاقات الإلكترونية:¹⁹

تصنف البطاقات على أساسا عدة معايير منها:

✓ المعيار الوظيفي:

¹⁹نسرين دبله تطور أنظمة الدفع الإلكتروني، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة 2010

الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

بطاقة الدفع: هي بطاقة تسمح لصاحبها الوفاء بالالتزامات.

بطاقة السحب: هذه البطاقة تسمح لحاملها سحب الأوراق النقدية لدى الموزعات و الشبايك الآلية.

بطاقة مزدوجة الوظيفة: هي بطاقة تجمع الوظيفتين السابقتين.

✓ معيار ترصد الحساب:

بطاقة الائتمان **Carte de crédit**: تستخدم كأداة وفاء و ائتمان في نفس الوقت فهي تتيح لحاملها الحصول

على السلع و الخدمات فور تقديمها و الدفع لأجل لقيمتها للمصرف المصدر للبطاقة.

بطاقة الخصم الفوري **Carte débit**: تستخدم كأداة وفاء فقط و بمقتضاها يحمل حاملها على احتياجاته من

السلع و الخدمات فور تقديمها و يتم الخصم من حساب العميل بطريقة فورية أو خلال أيام دون تقسيط المبلغ فترات.

بطاقة الخصم المؤهل **Carte de débit différé**: تستخدم كأداة وفاء و ائتمان إلا أن فترة الائتمان لا

تتعدى شهر، و يستفيد العميل بفترة سماح بغض النظر عن تاريخ شرائه للسلعة أو الخدمة و دون تسجيل أية فوائد

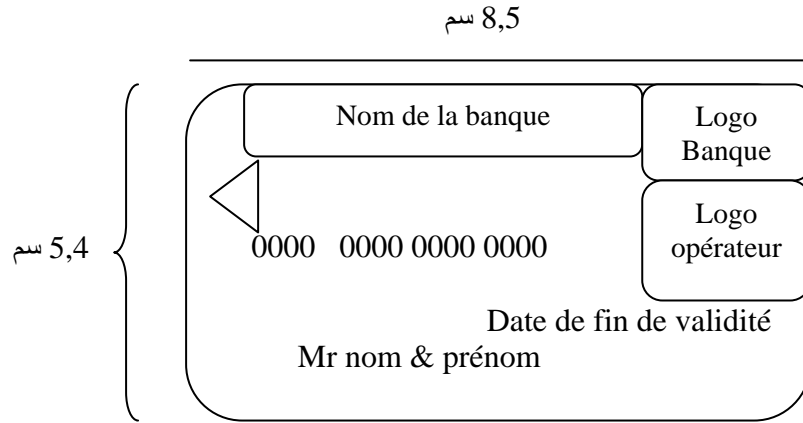
مدينة على حسابه غير أنه ملزم بتسديد رصيد كشف الحساب الشهري بالكامل في نهاية الشهر.

✓ المعيار الجغرافي:

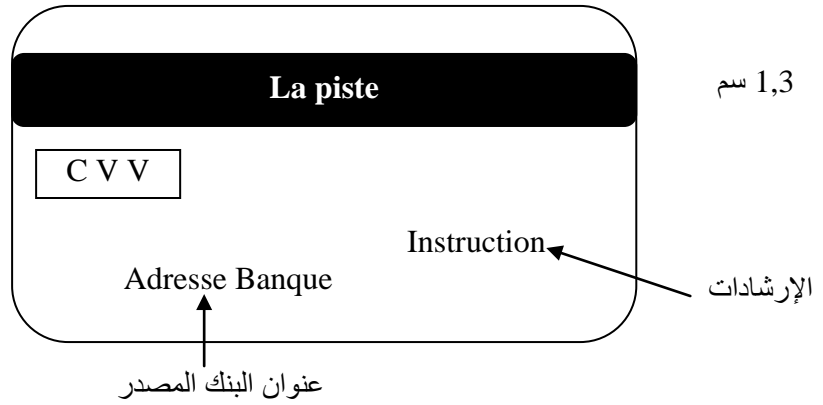
البطاقة الوطنية: هي بطاقة تسمح لحاملها القيام بعملية السحب و الدفع في الوطن.

البطاقة الدولية: و هي تستعمل على المستوى الدولي.

الشكل رقم 03: أحد أشكال البطاقات الإلكترونية



الشريط المغناطيسي
3,7 سم



الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

✓ معايير اختيار وسائل الدفع بمجرد الإطلاع

هناك سبعة معايير نوضحها في الجدول الآتي:

جدول رقم-01- : معايير اختيار وسائل الدفع بمجرد الإطلاع

المعارض	الأخطار	مدين	الخدمات	شروط الاستعمال	الحيز الجغرافي	نوعية العملية	
نعم	الضياع السرقه التزوير		الخدمات	رصيد مناسب	داخل الوطن خصو صا	التسوية عن قرب التسوية عن بعد سحوبات نقدا	الشيك
لا	الضياع السرقه	لا شيء	مباشرة	لا شيء		التسوية عن قرب	النقود
نعم	ضعيفة	في تاريخ محدد	لا شيء	رصيد مناسب	داخل الوطن	التسوية عن بعد أمر دائم	الاقتطاع
لا	ضعيفة	مباشرة في تاريخ محدد	لا شيء	رصيد مناسب	الوطن باقي الدول	التسوية عن بعد صرفية أو دائمة	التحويل

الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

نعم	الضياح السرقه التزوير	مباشر أو لأجل	حسب البطاقات تأمين مساعد	رصيد مناسب حد أقص للسحب و الدفع	الوطن باقي الدول (حسب البطاقة)	التسوية عن قرب التسوية عن بعد سحوبات نقد	البطاقات البنكية
-----	-----------------------------	---------------------	-----------------------------------	---	--	---	---------------------

Source : L'Euro et Vos Moyens, crédit Lyonnais, Décembre, p 102.

من خلال الجدول نلاحظ أنه لاختيار وسائل الدفع هناك سبعة معايير حيث يختلف كل معيار عن معيار آخر، و في العموم فإن المعيار الذي يجلب النظر هو معيار الأخطار الناجمة عن اختيار أحد هذه الوسائل حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الشيك، النقود و البطاقات البنكية هي الأكثر تعرض للخطر.

المطلب الثاني : مفاهيم حول المقاصة الآلية La télé compensation

الفرع 1: تعريف نظام المقاصة الآلية

هو بطبيعة الحال له علاقة بالإعلام الآلي عن بعد (Téléinformatique) تستخدمه البنوك فيما بينها (مجموعة مجموعة، و عملية بعملية أو كل العمليات دفعة واحدة) لتبادل عمليات الدفع ذات المبالغ الزهيدة، و تكمن خاصيته في أنه يسحب عند نهاية كل مرحلة تبادل، الأرصدة المصرفية الصافية التي تسمى أرصدة التسديد (Soldes de règlement) و يقوم بإرسالها إلى نظام تسيير حسابات التسديد المفتوحة لدى البنك المركزي لتدوينها في حسابات البنوك.

الفرع 2: خصائصها

يعرف نظام المقاصة الآلية من جهة بواسطة مختلف البرامج و المعدات التي يعتمد عليها، و من جهة أخرى عن طريق مجموع القوانين و القواعد التي تسمح بتسوية وضعية المشاركين في نهاية كل دورة تبادل. إن نظام المقاصة الآلية هو نظام واضح وبسيط يقوم بحساب في نهاية كل دورة تبادلية أرصدة المتعاملين و التحويلات و تسويتها عن طريق (RTGS). (Le Système de Règlement Brut en Temps Réel). إن نظام المقاصة الآلية يخضع إلى القانون المطبق في بنك التسوية الدولية (BRI) (Banque de règlement international)، و الذي يقوم بالحماية ضد المخاطر التنظيمية (Systemiques). نظام المقاصة الآلية القائم على التآلية (l'automatisation) الكاملة لطرق معالجة مختلف التحويلات المالية، و التجريد المادي (la dématérialisation) لوسائل الدفع.

- تألية (Automatisation) التبادل بين البنوك لعمليات الدفع التي ينفذها المشاركون.
- تقليص أجال التحصيل بالمقارنة مع المبادلات التي يقوم بها كل البنك.
- ضمان أمن المبادلات لتفادي أي خسائر أو مشاكل في المحاسبة.
- إمكانية مركزة (Centralisation) أرصدة التسوية (لم يعد هناك سوى حساب واحد للتسوية مع رصيد صاف يمكن متابعته مركزيا).
- تحسين تسيير الخزينة.
- يمكن متابعة الرصيد و وضعيته عند نهاية اليوم، و معرفة المبالغ التي ستحسم في اليوم الموالي.

الفرع 3: المبادئ العامة لنظام المقاصة الآلية

على العموم، يتم اللجوء إلى مجموعة من الخبراء يمثلون المؤسسات المالية المحلية التي تريد إنشاء نظام المقاصة الالكترونية، و ستحاول هذه المجموعة تحديد أهم المبادئ العامة أو تقتصر على مبادئ تقنية وظيفية و عملية ليس لها أي طابع قانوني أو تنظيمي، و يجب أن يحضر ضمن هذه المجموعة دوما رجل قانون يتكفل بالجوانب القانونية و يكون محيطا بكل القوانين و التنظيمات المعمول بها كما انه يعني باقتراح التعديلات التي قد تدخل على هذه النصوص من اجل تطبيق النظام.

و توجد هناك 4 مبادئ هامة ينبغي تعريفها⁽¹⁾:

- 1- من هم المتدخلون في نظام المقاصة الآلية؟
- 2- ما هي أدوات و عمليات الدفع التي يتم تبادلها بين المشاركين بواسطة نظام المقاصة الآلية؟
- 3- ما هو نمط تسيير النظام؟
- 4- كيف يكون تنظيم يوم للمقاصة الآلية؟

²⁰- حميزي سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 121

يمكن تحديد مستويات عدة أصناف من المشاركين الذين يطلق عليهم اسم مشاركين مباشرين، و مشاركين فرعيين، و مشاركين آخرين قد يسمح لهم بالتدخل في النظام.

فنظام المقاصة الآلية نفسه يشكل أحد المتدخلين في المقاصة الآلية بين البنوك، كما يوجد العون المكلف بالتسوية الذي يدير نظام تسيير حسابات التسوية (Comptes de règlement).

أما ما يقصد بالمشاركين الآخرين، فهم المتدخلون غير المباشرين مثل أماكن المقاصة أو غرف المقاصة حيث يتم تبادل القيم المادية (الشيكات مثلاً).

تجدر الإشارة إلى أن تطبيق نظام المقاصة الآلية لا سيثني تبادل القيم المادية الممثلة لأدوات الدفع كما أن نظام المقاصة الآلية هو نظام تبادل العمليات، يهدف إلى تسهيل المبادلات و تألية (Automatisation) القيود المدينة و الدائنة في حسابات البنوك أو الخواص على حد سواء، و لكن إذا كان النظام يفرض مراقبة التوقيع عندما يتجاوز المبلغ حداً معيناً، و كذا بعض المراجعات الخاصة يجب أن يتم التبادل بطريقة مجردة من الطابع المادي.

ثانياً: العمليات المتبادلة

- كل أنواع العمليات قد تكون شيكات و/أو تحويلات، و/أو سندات، و/أو اقتطاعات، و/أو سندات لأمر، و/أو عمليات بواسطة البطاقات .
- يأخذ نظام المقاصة الآلية بعين الاعتبار قرارات الرفض التي تدعي عادة القيم غير المسددة (Impayés)، و في هذا الصدد ينبغي تدخل الهيئة المكلفة بوضع النصوص التنظيمية لمعرفة ما إذا أخذت بعين الاعتبار جميع الأسباب على مستوى المقاصة الآلية، و يؤدي التبادل الإلكتروني للقيم على العموم إلى ظهور أسباب جديدة للرفض.
- من الممكن استغلال هذه الوضعية بما أن هناك شبكة بين البنوك تعمل على تبادل أنواع أخرى من العمليات التي لم تعد تصنف كعمليات دفع، مثل رخص الاقتطاعات، أي أن بنكا يعطي بطلب من زبونه رخصة لبنك التاجر، بواسطة وثيقة معروضة في شكل الكتروني، باقتطاع مبلغ فاتورة الهاتف أو الكهرباء من حسابه في كل

²¹- حميزي سيد أحمد، مرجع سبق ذكره ص 121-126.

الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

شهر، إن الأمر لا يتعلق بالمقاصة الآلية الحقيقية و إنما بنظام يسمح بتبادل معطيات لا تخضع للمراقبة و لا يترتب عنها رصيد للتسوية.

- هناك عنصر أساسي آخر لوضع نظام المقاصة الآلية يتمثل في تحديد و ترميز شكل (Normalisation) du format العمليات المتبادلة بين النظام و المشاركين.
- تستدعي العملية الالكترونية ترميزا كليا و ينبغي الاجتهاد على مستوى النصوص القانونية و التنظيمية الجاري بها العمل من أجل الانتقال إلى نظام مقاصة آلية، إن ترميز السندات و أسباب الرفض بين البنوك تخضع لقواعد يحتويها دليل العمليات المصرفية المشتركة.

ثالثا: كيفية العمل

ليس هناك نمط محدد إذ أن هذه العملية تخضع لخواص لعوامل تتعلق بحجم العمليات (volumétrie) و أهمية النظام (dimensionnement) و كذا العوامل القانونية و حتى التجارية في بعض الأحيان.

- و عليه يمكن مركزة نظام المقاصة الآلية، أي أن كل العمليات المتبادلة توجه بواسطة نظام معلوماتي عن بعد نحو النظام المركزي للمقاصة الآلية الذي يقوم بالفوز و التبادل و لمحات العمليات إلى المرسل إليهم و التسويات إلى البنك المركزي.
- و من الممكن كذلك جعل نظام المقاصة الآلية يعمل بطريقة لا مركزية، و في هذه الحالة قد تصادفنا عدة أنماط من النظام:

- النمط 1:** سيدعى هذا النمط إنشاء مراكز جهوية متصلة فيما بينها، و يمكن أن نقول عن هذه المراكز كلها أن بعضها يتصل ببعض الآخر، أي أنها تظهر في شكل عنكبوتي حول مركز الإرسال (Centre de routage)، و يتم إرسال المحولة (Transactions déplacées) إلى سادة المرسل إليه مروراً بالهيئة المركزية أو بطريقة مباشرة.
- النمط 2:** يقتضي هذا النمط إجراء التسوية لكل ساحة على حدى بالاتصال ع هيئة مركزية تضبط أرصدة التسوية، و في هذه الحالة يجب التفكير في كيفية تسديد العمليات خارج الساحة (Transaction hors place).

الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

فقد تتم التسوية على مستوى الهيئة المركزية، و قد تسوي كل معاملات الساحة على مستوى المرسل (Emetteur) أو المستقبل (Destinataire) لكن لاتخاذ القرار الأمثل يجب التفكير في الطريقة التي تعود بالمنفعة على المجموعة المصرفية.

التبادل بواسطة نظام المقاصة الآلية أمر جيد، و ينبغي التأكد من التسوية عند نهاية اليوم و إلا توقف النظام عن الشغل، و لهذا يبدو من الضروري تطبيق تسيير الحد المالي.

• تسيير السقوف (Limites) المالية:

تهدف عملية تطبيق نظام تسيير السقوف المالية إلى التحكم في الخطر المالي لتفادي رفض التسوية عند نهاية اليوم و "التذبذبات" التي قد تترتب عنه، إن ما نسميه بالتذبذبات هو ما يسميه الأنجلوساكسونيون (Unwinding) أي أن نظام المقاصة الآلية يرسل أرصدة تسوية إلى البنك المركزي.

و في حالة عدم تمكن أحد المشاركين من التسوية، يجب التخلي عن بعض العمليات من أجل تخفيض رصيد هذا المشارك إلى غاية أن يصبح قادرا على الدفع، و ينجز عن ذلك تغيير رصيد بعض المشاركين الذين بعد أن اعتقدوا أنهم على أحسن ما يرام، أصبحوا في وضعية سيئة و حرجة.

إذن فالنظام المذكور يصعب جدا تطبيقه، و لذا يصعب اختيار عملية على أخرى كما أنه من غير المعقول سحب الصفقات من الزبائن لأن البنك تعوزه السيولة.

و عليه لتفادي هذا النوع من الإجراءات، يتعين وضع السقوف المالية (Limites financières) من خلال إنشاء صندوق الضمان لتجنب اللجوء إلى حساب ملحق (Compte collatéral).

حيث أن كل مشارك ملزم عند بداية اليوم بإيداع حصته في صندوق الضمان حتى يسمح له بالمشاركة في نظام المقاصة الآلية، حيث يمكن أن تعتبر هذه الحصّة كحد أدنى يودع في الحساب الإضافي أثناء اليوم، و إذا ظن المشارك أن حاجته ستتجاوز ما كان يتوقع، و أن رصيده خلال اليوم سيتجاوز السقف المالي، بإمكانه إضافة الضمانات أو أموال نقدية متاحة في الحساب الإضافي فيرتفع بالتالي سقفه المالي في نظام المقاصة الآلية.

قد يتكون صندوق الضمان إما من أموال نقدية متاحة، أو من سندات تم إيداعها و ما ينبغي تجنبه هو أن يكون رصيد المشارك لدينا لأقصى حد إلى درجة أنه يعرقل كافة المشاركين الآخرين، و هو ما يسمى "المقاوم" (Résistible).

رابعاً: تنظيم يوم المقاصة الآلية

إن هذه العملية مرتبطة بنمط السير سواء أكان ممرزاً، أو غير ممرز، مزوداً بالأجهزة المرسله و المستقبله عند المشاركين و كذلك بالنظر إلى الضغوط التجارية و الضغوط المالية (المعرفة ما إذا كانت تكلفه نظام ما جد مرتفعه، و ما إذا نهدر مالنا عند تجميدنا له، و في انتظار اتخاذ بعض الحلول)، و الضغوط التنظيمية (أوقات افتتاح أو غلق الوكالات، أو أوقات استعمال وسائل الإعلام الآلي أو الأوقات المطبقة من قبل كل بنك) و بطبيعة الحال الضغوط التقنية (لاسيما حجم العمليات)، إذن يجب أن يحدد الميثاق المصرفي بعض القواعد التي تعمل بها نظام المقاصة الآلية. و على العموم يمكن حصر ثلاثة مراحل كبيرة ضمن نظام المقاصة الآلية:

مرحلة التبادل التي يرسل فيها كل واحد سندات.

مرحلة المقاصة التي تقوم فيها الأنظمة بعملية الفرز و تحضير سندات الإياب (الإرسال)، و بالموازاة مع ذلك يتم تحضير أرصدة التسوية ثم إرسالها إلى البنك المركزي.

مرحلة الاستغلال كمرحلة أخيرة.

الفرع 4 : مشروع تطبيق المقاصة الآلية في الجزائر

أولاً: المشروع بصفة عامة

إن تصميم أنظمة إعلامية في النظام المصرفي، و المالي الوطني يشبه في الكثير من الأمور الأنظمة المعمول بها في البلدان المجاورة، و على مستوى التشكيلة المصرفية، يتميز القطاع المصرفي الجزائري بعدد من البنوك أقل كثافة و لكن شبكات وكالاتها أوسع بالمقارنة مع ما تملك نظيراتها في البلدان المجاورة.

فنظام المقاصة الآلية يقتضي التكفل بما يميز البنك أولاً، لاسيما دراسة الوظائف و الاجراءات الداخلية التي يجب الاهتمام بها في مرحلة ثانية عند التطرق إلى العلاقات فيما بين البنوك.

أما الخاصية الثانية التي سيتطرق إليها نظام المقاصة الآلية، هي احتكار إدارة البريد و المواصلات باعتباره المتعامل الوطني الوحيد في مجال الاتصالات و تسيير شبكات نقل المعطيات المقترحة على البنوك و التي يعتبر عرضه في السنوات القليلة الماضية "قد تجاوزه الدهر" إلى حد ما.

الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

النقطة الأخرى التي يهتم لها نظام المقاصة الآلية هي هندسة الأنظمة الإعلامية، فإن هذا الميدان الذي لم يتم استكشافه في بلادنا كما ينبغي، يشكل محل انشغال واسع لأن اللجوء إلى خدمات الشركاء الأجانب التي هي بلا شك مفيدة و لكنها تبقى مضرّة على المدى الطويل في الميدان المالي و من حيث أنها تشجع على التبعية التكنولوجية²².

أما الخطوة الأكبر و الم التي سيحاول نظام المقاصة الآلية التطرق إليها و القيام بها هي القيام بإصلاح وسائل الدفع في الجزائر، فهذا سيستلزم أولاً دراسة كيفية تحسين الوضع القائم الذي يتميز بعدم التلاؤم و عدم الانسجام سواء فيما يخص نظرة كل مؤسسة أو في الحلول المتفق عليها التي لا تأخذ بعين الاعتبار معالجة البعد المصرفي المشترك.

و عليه فإن نظام المقاصة الآلية جاء ليصحح النقائص المحسوبة على النظام التقليدي، أهم ما يجدر الإشارة إليه هو أن هذا الأخير بذاته و كل ما يتعلق به عليه أن يخضع إلى تحول كامل و شامل لمسايرة مختلف التغييرات التي تستوجبها إجراءات التطوير و العصرية (Modernisation) فحالياً، مستوى بنكية (Bancarisation) الاقتصاد منخفض جدا بسبب ضعف نظام الدفع، هذا على الرغم من وجود شبكة بنكية واسعة النطاق، و هذا الحال هو نتيجة وجود نقص كبير للثقافة المصرفية عند الأعوان الاقتصاديين و بصفة خاصة انعدام الثقة في وسائل الدفع التي وضعها النظام في خدمتهم.

و يجد هذا الإنعدام مبررات في الفراغ القانوني من خلال التشريع، الإجراءات و التطبيقات، الأمر الذي أدى إلى أن يفقد الصك - كأهم وسيلة دفع - كل مصداقيته، و يصبح مماثل لقطعة ورق بدون قيمة، إضافة إلى ذلك فنقل الإجراءات و طول المدة التي ستتغرقها جعل هناك تفضيل تام للتسديد النقدي العيني على التسديد بالصك.

كل هذه النقاط، يعتمز نظام المقاصة الآلية معالجتها، و تصحيح مختلف النقائص المتعلقة بها، و ذلك لتسهيل المبادلات و التحويلات بين البنوك، و للوصول إلى نظام دفع يرقى إلى أنظمة الدفع الدولية العالمية.

ثانياً: مقومات مشروع المقاصة الآلية

فضلا عن تبني التكنولوجيا الملائمة، فإن تحقيق المشروع يستدعي إنشاء هيئات و مؤسسات جديدة تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في خلق النظام المرغوب فيه، عمله و تسييره و لعل أهم مقومات هذا الأخير:

²²- حميزي سيد أحمد، مرجع سبق ذكره ص 147.

1. تعيين و إنشاء لجنة القيادة:

هذه اللجنة مكلفة بقيادة المشروع، و تكون مرفقة بإصدار قرار يحدد المهام المسندة إليها بحكم أنها عليها. الإشراف على إقامة شبكة ما بين البنوك للمقاصة الآلية.

السهر على عصرته البني المكونة للنظام البنكي و المالي و كذا كل البني المتصلة المعنية بالمشروع تتشكل هذه اللجنة من أعضاء يمثلون المؤسسات الرئيسية و توسع تشكيلتها لتحتوي وزارة المالية، و وزارة العدل، و اللجنة المصرفية، و المفتشية العامة للمالية وزارة البريد و المواصلات.

من البديهي أن توكل قيادة هذه اللجنة إلى بنك الجزائر، و حتى يسمح لها بأداء صلاحيتها كاملة، يمكن للجنة أن تنشئ بدورها لجان فرعية مختلفة إذا ما تطلبت المواضيع الهامة متابعة خاصة، لاسيما فيما يتعلق ب: المسائل النظامية و القانونية.

المسائل التكنولوجية الخاصة بشبكة الاتصالات المساعدة.

المسائل المصرفية.

المسائل المتعلقة بالنقدية Monétique.

2. إنشاء شركة مصرفية مشتركة جديدة للخدمات:

إنشاء مؤسسة للتسيير يسند إليها مهمة تسيير المقاصة الآلية، بحيث يجب أن تكون منتمية إلى شركة البنوك (ABEF).

3. إعداد مشروع ميثاق مصرفي مشترك حول وسائل الدفع:

إن تناثر النصوص التنظيمية المتعلقة باستغلال وسائل الدفع، و الصعوبات و الماطلات التي لوحظت على مستوى معالجة حوادث الدفع، تحت انتهاج السبيل التالي:

إعادة صياغة النصوص التنظيمية و تكييفها خاصة مع الجوانب المتعلقة بالخيارات التكنولوجية و الحلول المشتركة، و مع

الامتيازات التي يوفرها "الانترنت" و "المصرفية الالكترونية E-banking" و "التجارة الالكترونية E-

commerce" و مع التضامن الجماعي لمواجهة الأخطار، و مع البريد المتبادل بين البنوك، و مع القواعد العملية و

الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

مواقيت المقاصة الآلية و المحاسبة ,و مع الجانب الخاص بالأمن المعلوماتي ستكتسي توصيات الميثاق المصرفي طابعا مستمرا و تقتضي وجود إطار رسمي للتشاور و الإصدار ,بالإضافة إلى قنوات توزيع على مستوى البنوك و المستعملين.ويترتب عن ذلك إدخال تعديلات على القانونين التجاري و الجزائي, و قانون القرض و النقد.

4. تشخيص أنظمة الدفع المتواجدة:

تسمح هذه العملية الأولية بدراسة المشروع المستقبلي للاتصالات و عصنة البنوك على قواعد سليمة, ان هذه المهمة ضرورية لقياس درجة ضعف الأنظمة في الميادين الهيكلية و المعلوماتية و الشبكة المساعدة و النظام الإعلامي.

ثالثا: شروط المساهمة و قواعد المبادلة في المقاصة الآلية

1. شروط المساهمة

- المساهمون في المقاصة الآلية هم أعضاء SIB الذين يقبلون استقبال العمليات الموطنة لديهم في شكل عمليات إلكترونية.
- على المساهمين في المقاصة الآلية تقبل تساوي قيمة التسجيلات الالكترونية مع قيمة التسجيلات على الورق.
- يمثل المساهمون المباشرون الممثلين غير مباشرين تقنيا و ليس ماليا، بينما يمثلون المساهمين الفرعيين تقنيا و ماديا.
- لا يمكن لأي مساهم غير مباشر أو فرعي تمثيل مساهم من نفس النوع.
- المساهمة في المقاصة الآلية تستدعي الالتزام باحترام بنود الاتفاقية و على وجه الخصوص.
- حيازة حساب جاري لدى بنك الجزائر و المشاركة في صندوق الضمان.
- إحترام قواعد المبادلة التقنية لإيرادات المقاصة الآلية.
- تسديد تكاليف المشاركة و المبادلة المحددة في الاتفاقية.
- كونها الساهر و الضامن لحسن سير المقاصة الآلية، فللمؤسسة ما بين البنوك (SIB) الحق في رفض طلب مساهمة مباشرة لعضو ما إذا رأت أن وسائله التقنية غير كافية، كما أن لها الحق في طرد أي عضو يخل بحسن سير النظام.

2. قواعد المبادلة في المقاصة الآلية

تتناول في عملية المقاصة الآلية كل وسيلة دفع كتابية تم اعتمادها من طرف لجنة النمذجة البنكية و التي تمثل القيم المتبادلة أي القيم المقبولة في المقاصة الآلية.

حاليا تتمثل هذه الوسائل في الصكوك المنمطة, السندات التجارية المعنوية, أوامر التحويل, إشعارات الاقنطاع و كذا عمليات السحب بواسطة البطاقة المصرفية و لتقليص أخطار التسديد حدد سقف العمليات 10.000.000 دج. و يمكن تلخيص قواعد المبادلة في المقاصة الآلية فيما يلي:

- ❖ تجرى العمليات في نظام المقاصة الآلية بصفة أوتوماتيكية آلية من بداية المبادلة حتى التسديد، كما تقوم المعالجة المحاسبية إستنادا إلى المعطيات الإلكترونية التي قدمها المساهمون.
- ❖ تدخل عبر النظام الآلي للمقاصة الآلية المعلومات الخاصة بالإيداعات و كذا المعلومات الخاصة بالرفض، إلا في حالة عدم توافق العمليات و القيم مع الوسائل النقدية المستخدمة حيث يحال هذا النوع من العمليات إلى نظام المقاصة.
- ❖ تمر مبادلة القيم المصورة (scannarisées) المتبادلة بين البنك المرسل في البنك المتلقي عبر مركز مبادلة صور القيم و الذي تسيره SIB.
- ❖ يتحمل كل بنك مسؤولية المعلومات التي أدخلها إلى النظام الآلي.

الفرع 5: عرض التجربة الجزائرية في المقاصة الآلية

تقوم الجزائر منذ 7 سنوات بالمقاصة الآلية، و هي حاليا تغطي التسديدات عبر الصكوك و التحويلات فقط، في انتظار أن يشمل ذلك الوسائل الأخرى و القيم الأخرى.

الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

فيلادنا - الجزائر - تعتبر حديثة العهد في هذا المجال، تطبيق نظام المقاصة الآلية، أي أنه لا يمكننا أن نحكم على هذا النظام أو ننتقده باعتبار أنه لم يستقر بعد على هيكل واضح، لأنه جديد و مع الوقت ستظهر فيه بعض النقائص التي سيتم تصحيحها و إجراء تغييرات في كل مرة.

و لهذا الغرض اخترنا عرض الملامح الكبرى لهذه التجربة حديثة العهد، و ذلك لكي نتمكن من تحديد وضعية هذا المشروع مما هو واقع في البلدان الأخرى، و كذلك لنتصور أكثر كيفية لتطبيق هذا النظام الآلي.

أولاً: مقومات نظام المقاصة الآلية في الجزائر

تقوم التجربة الجزائرية على اختيارات جذرية للنظامين "النظام الإعلامي l'informatisation" و "تجريد الشيكات من طابعها المادي La dématérialisation" فاقترضت إتباع خطة مقتضياتها كثيرة، مرتبطة على حد ما بالظروف الجغرافية، و التزام السلطات العمومية الحاسم و الثابت، تجسد إلتزام هذه السلطات في إشراك: كل النظام المصرفي (البنك المركزي، البنوك التجارية، و المجموعة المصرفية).

الإدارة العمومية (وزارة المالية، وزارة البريد و المواصلات، وزارة العدل) على جميع مستويات المشروع، و في إطار قانوني متفتح كلياً على النتائج الواجب تحقيقها.

و كان الغرض من ذلك إنجاز مقاصة آلية كان ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار التأهيل الاستراتيجي من خلال عصرنه القطاع المصرفي الجزائري و قد اقتضى الأمر إنشاء مراكز تفكير و تسيير مختلفة وهي:

-اللجنة الوطنية لعصرنه القطاع المصرفي برئاسة محافظ البنك المركزي من أجل القيام بقيادة (Pilotage) المشروع.

فقد حددت هذه اللجنة الوطنية المشاريع الضرورية لتحديث البنوك على مستوى المحيط العام و على مستوى القطاع، و كانت المشكلة أساساً من البنك المركزي و البنوك و الوزارات المعنية.

عشرة (10) لجان فرعية، و ذلك لإنجاز مختلف المشاريع المتفق عليها²³:

❖ المقاصة الآلية و وسائل التبادل الأخرى.

❖ النقدية (La monétique).

²³- حميزي سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 135.

❖ خلفية معلوماتية (Back up informatique).

❖ التحصيل.

❖ نقل الأموال.

❖ الموارد البشرية.

❖ مركز الإعلام.

❖ إعادة الهيكلة المصرفية.

❖ الإطار القانوني و التنظيمي.

❖ تحديث الضمانات و تقييمها.

كما يمكننا تلخيص مبادئ هذا النظام الجديد في الجزائر كما يلي :

❖ تجريد السندات من طابعها المادي.

❖ تسوية المقاصة على أساس تسجيلات الكترونية.

❖ تبادل المعطيات المعلوماتية و القيم المعدة للمقاصة، و كذا صورها المحصل عليها عن طريق "السكانير"

(La scannérisation) بواسطة الإرسال الآلي.

❖ إنعدام التبادل المادي لأن القيم (الشيكات على سبيل المثال) يحتفظ بها البنك المسلم Emetteur وبما أن

غرفة المقاصة لن تجتمع، فإن البنوك لن تلقي فتبادل السندات المادية.

❖ الإطلاع على صور القيم (شيكات و سندات) بفضل نظام الأرشيف الالكتروني الجاهز على المباشر، و

بالفعل أنشئت على مستوى النظام المصرفي للمقاصة الآلية قاعدة بيانات (Base de données) تضمن

تخزين صور القيم التي توضع تحت تصرف البنوك على المباشر لمدة ستة (06) أشهر علما أن هذه الفترة قابلة

للتجديد.

❖ شفافية عمل النظام بالنسبة لكافة المشاركين، إذ أن جميع البنوك تعلم بكل الحوادث التي يتعرض لها أحد

زملائها.

الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

- ❖ يعتبر المبدأ الأهم و هو التعاون بين البنوك، أي التعاون بين المؤسسات المتنافسة من أجل ضمان مقبولة (Acceptabilité) وسائل الدفع، و توفير خدمة ذات نوعية جيدة للزبائن، و في الأخير الاستفادة من اقتصاديات حجم عامة (Economies d'échelle).

ثانيا: هيئات هذا النظام في الجزائر

نذكر منها هيئة متابعة أو لجنة قيادة (Comité de pilotage) يرأسها نائب محافظ البنك المركزي، و تمثل فيها البنوك إدارات سامية، و تتكفل بتنفيذ المشروع وفقا للتوجيهات الإستراتيجية و تشرف على الهياكل العملية. تتكون هذه الهياكل العملية من:

لجنة التفكير: مكلفة بإعداد دفاتر الشروط، و دراسة الإصلاحات القانونية، و تحديد الخصائص الوظيفية.

لجنة الفرز: التي تعني بدراسة العروض و اختيار ممون البرامج و العتاد.

لجنة التنظيم: التي أنبسطت بما مهمة تحديد الإجراءات التنظيمية و تحديد النظام الداخلي لمركز المقاصة الآلية (CCE).

لجنة الاختيار و الاستقبال: تهتم باختيار البرامج و التطبيقات، و كذا التحقق من تطابق الأجهزة .

كما انه و بصفة عامة يمكن تلخيص مهام كل من اللجان السابقة و المنحدرة عن لجنة القيادة في النقاط التالية :

- ❖ إنشاء نظام مقاصة آلية بين البنوك (Interbancaire) .
- ❖ إنشاء وسائل التخزين الإلكتروني للقيم.
- ❖ تسيير البرقيات (Messagerie) الالكترونية بين البنوك.
- ❖ لعب دور مستودع المعطيات المعلوماتية المتبادلة.
- ❖ الاتصال المعلوماتي بمقرات البنوك و إدارة البريد و البنك المركزي الجزائري من خلال شبكة إرسال المعطيات ذات فعالية و مصداقية و أمان.
- ❖ التنظيم اليومي لتسوية العمليات في وقت محدد.

الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

ينبغي على كل بنك منخرط أن يكون نظامه الإعلامي متوافق مع نظام المقاصة الآلية و إلا فلا يمكنه الاتصال به، و أن يكون جاهزا للعمل في الأجل المحددة، و الحصول على جهاز كمبيوتر مخصص لهذا الغرض (المقاصة الآلية)، و اكتساب البرنامج الضروري، و إقامة المنشآت القاعدية لربط أجهزته و كذا الأدوات و المعدات الجديدة.

تنميط (normalisation) الوثائق.

تنميط المعلومات و المعطيات المعلوماتية.

إنشاء كشف الهوية المصرفية و البريدية.

RIB : référence d'identité bancaire.

RIP : référence d'identité postale.

ثالثا: أهداف نظام المقاصة الآلية في الجزائر

تتمثل هذه الأهداف في:

- ❖ عصنة وسائل التبادل بين البنوك.
- ❖ تحسين حلقات التداول المادي للقيم.
- ❖ اكتساب نظام مقاصة آلية عصري و ناجح.
- ❖ ضمان تسوية عمليات المقاصة في ظرف يومي عمل.
- ❖ غرس ثقافة جديدة للتبادل المصرفي تقوم على أساس التعاون الفني و الحرية التجارية.

و كما نلاحظ كان الهدف العام للسلطات الجزائرية من إتباع و تطبيق نظام المقاصة الآلية في المعاملات البنكية هو النهوض بالقطاع المصرفي و تطوير القطاع المالي و المبادلات بين البنوك و ذلك لتحفيز الناس و الزبائن على قصد هذه الأخيرة.

المبحث الثاني : دراسات سابقة حول نظام المقاصة الآلية

بالنسبة لموضوع دراستنا فإنه من الصعب إيجاد دراسة بنفس العنوان إلا أنه هناك العديد من الدراسات التي تطرقت وبشكل واسع لمتغيرات هذه الدراسة واشتركت في استعمال المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك في وصف المتغيرات المراد دراسته وتصوير النتائج التي يمكن الوصول عليها وذلك من خلال تحديد مفهوم أهداف أنواع (...)

المطلب الأول : دراسات سابقة

الدراسة الأولى معزي صونية" وسائل الدفع الدولية في المجال البنكي " رسالة ماجستير جامعة الجزائر كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية قسم علوم إقتصادية السنة الجامعية: 2010/2009 اسنهدفت هذه الدراسة وسائل الدفع الدولية على المتعامل حينما يلجأ إلى استعمال خدمات الدفع البنكية الدولية فإنما يقصد العهد لهذا المصرف بتسيير كل مايتعلق بالرابطة التجارية الدولية التي بينه وبين المتعاقد الأجنبي مما يجعلها رابطة ذهنية أكثر منها مادية وركزت هذه الدراسة في المقام الأول بضرورة الإستجابة لتوقعات زبائنها سواء كانوا مستهلكين أو شركات خاصة وأن تسيير وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف عملائها هو إختصاص إحتكاري للبنوك

الدراسة الثانية نسرين دبله " تطور أنظمة الدفع الإلكتروني في المعاملة البنكية الجزائرية " مذكرة ماستر جامعة ورقلة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية قسم علوم إقتصادية السنة الجامعية: 2011/2010

ركزت هذه الدراسة على أنظمة الدفع الإلكتروني التي تساهم في ترقية أداء البنوك ونظير أنظمة الدفع الإلكتروني بما يتماشى مع تطورات العالمية في هذا المجال حيث أن هذا التطور سيكون بمثابة الحافز والداعم نظرا لضخامة المشروع وضعف الإمكانيات

الدراسة الثالثة سليمة عبد الله " تطور وسائل الدفع في الجهاز المصرفي الجزائري " رسالة ماجستير جامعة الجزائر كلية

العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية قسم علوم إقتصادية السنة الجامعية: 2009/2008

تناولت هذه الدراسة إنفتاح البنوك على العالم التكنولوجي المتطور , لم يكن اختيارا منها وإنما كان مفروضا عليها من باب البقاء للأقوى فسرعة التغيير جعلتها تقف وقفة مراجعة للذات وتلاختيار بين البقاء في الظل والعزلة عن التحولات العالمية أو الخروج إلى دائرة الضوء البهيج المشع بالإنفتاح على كل التحديات إذا كان لابد على كل البنوك مواكبة مثل هذه التطورات التكنولوجية والمعلوماتية باستخدام تقنيات حديثة في تلبية حاجات ورغبات زبائنهم بإعتبارهم هم محور إهتمام البنوك في تحقيق أهدافها

المطلب الثاني تقييم الدراسات السابقة

بعد عرض ملخص للدراسات السابقة سنحاول في هذا الجزء عرض تقييم عام حول هذه الدراسات

الدراسة الأولى بالرغم من أن هذه الدراسة احتوت على موضوع وسائل الدفع الدولية إلا أن الدراسة المبدئية أجريت

في البنك الخارجي الجزائري ما أدى لمحاولة اسقاط الدراسة الحالية على مؤسسة مصرفية بمتغيرات الدراسة

إضافة إلى أن دراسة قامت بها الأليات التي توفرها البنوك لعملائها لدفع ثمن صفقات الإسترد والتصدير بينما بينما

هذه الدراسة سيتم دراسة أنظمة الدفع الحديثة في البنوك

الدراسة الثانية بالرغم من أن هذه الدراسة احتوت على موضوع تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في المعاملات البنكية

وأجريت الدراسة الميدانية على عدة بنوك إلى أنه توصلت إلى نتائج تمثلت في بعد النظام المصرفي الجزائري عن إحلال

نظام إلكتروني بديل لإرتفاع تكاليفه ولصعوبة تقبله من قبل الجمهور ونقص الإطارات المكونة لإستخدام التكنولوجيا

ووسائلها الحديثة

الدراسة الثالثة بالرغم من أن هذه الدراسة احتوت على موضوع أنظمة الدفع إلا أنه الدراسة الميدانية أجريت على

عدة بنوك ما أدى لمحاولة اسقاط الدراسة الحالية على مؤسسة مالية مصرفية بمتغيرات الدراسة

إن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على أنظمة الدفع الحديثة

خلاصة الفصل

أدى وعي السلطات النقدية و المالية الجزائرية بالنقصان التي تنجز عن المقاصة الكلاسيكية (التقليدية) إلى وضع مشروع راعت فيه تدخل الجهات التي تسهم بالشكل الايجابي لجعل هذه العملية أكثر دقة.

كما اتجهت نحو استعمال التقنيات التي تسير التكنولوجيا الحديثة، و يتمثل هذا المشروع في مشروع المقاصة عن بعد -المقاصة الآلية-

حيث تعلق آمال كبيرة على هذا الأخير الذي ينتظر منه تحسين أداء نظام الدفع في الجزائر و كذا ترقية المعاملات بين المتعاملين الاقتصاديين. 57

مقدمة الفصل

طبقا لسياسة الدولة الجزائرية وتوجهاتها في مجال تعميم استعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال أخذت البنوك الجزائرية مهلة من الفحص والدراسة للعمل على تقليص الهوة الرقمية بينها وبين البنوك في الدول المتقدمة خاصة في المعاملات الاقتصادية الامر الذي يتطلب أضخم التكاليف والتجهيزات المتطورة والموارد البشرية المؤهلة لذلك يجب التعرف على ما قامت به الجزائر في هذا المجال وما كان ينبغي فعله في حين الحاجة إليه بدأ النظام المصرفي الجزائري ومنذ سنة 2003 يبذل جهودا وطنية و دولية بمساعدة البنك العالمي من أجل تطوير الخدمات وتحديثها ولعل أهم البرامج المسطرة والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 2006 مشروع تحديث وتطوير وسائل الدفع وقد تضمن هذا المشروع البطاقات البنكية كوسيلة دفع إلكترونية كما شمل وسائل الدفع التقليدية من أجل معالجتها إلكترونيا وهذا بإدخال المقاصة الإلكترونية والتخلص من الطريقة اليدوية التي أثقلت على المؤسسات والمتعاملين الإقتصاديين و البنوك وضم المشروع محاولة إعادة الإعتبار للشيكات والتحويلات ولم يقتصر المشروع على البنوك فقط بل شمل أيضا مؤسسات المنظومة التي تتكون من البنك المركزي الخزينة العمومية ومؤسسة بريد الجزائر لدورها الفعال في عملية الدفع والتخليص كما أن هذا المشروع يهدف إلى تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء تسهيل عمليات الدفع والتحويل والتسوية ما بين البنوك التخفيض من الإيصالات والأوراق وكذا تدنية الوقت والتكلفة

المبحث الأول : الطريقة والأدوات

قبل التطرق الى الطريقة والأدوات المستخدمة سنقوم بتقديم لمحة بسيطة عن بنك القرض الشعبي الجزائري

تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري:

الملحق رقم 01

المطلب الأول : الطرق المستخدمة

سيتم في هذا المطلب الشرح عينة مجتمع الدراسة والتي اعتمدها لحل اشكالية بحثنا عن طريق استخدام أداة البحث جمع الوثائق والمقابلة

إضافة إلى جميع الأدوات والبرامج المستخدمة في هاته الدراسة

الفرع الأول : مجتمع وعينة الدراسة

سيتم في هذا الجزء بعرض مجتمع و عينة الدراسة كطريقة لتسهيل اشكالية الدراسة

أولا : مجتمع الدراسة المؤسسات المصرفية

المصرف هو مؤسسة مالية تهدف إلى تسهيل المعاملات المالية للعملاء وحفظ الأموال وتشغيلها. وهو المكان المناسب لحفظ النقود والأموال

فيه، والمكان الذي يمكن الاقتراض منه عند الحاجة لقاء ضمان ما يغطي قيمة القرض أو لقاء تعهد شخص ضامن يكفل تغطية أو إعادة

أصل القرض عند تأخر المدين بالسداد، يدار المصرف من صيرفي (صاحب المصرف أو مديره) ومجموعة من الموظفين.

المصرف هو المكان الأمين لادخار المال الفائض به وعادة يدفع المصرف فوائد سنوية على أصل المال المدخر وفي حالة عدم تحريك المال

المدخر لفترة يتفق عليها يمكن أن تكون الفائدة مركبة.

المصارف عادة تقرض الناس المبالغ التي يحتاجون لها لقاء فائدة للمصرف، هذا الأسلوب محرم في الإسلام، ويستعاض عنه في المصارف

الإسلامية بسد حاجة العميل المقترض عن طريق شراء المصرف حاجة العميل المقترض منه مثل عقار أو واسطة نقل نقدا وبيعها إلى العميل

المقترض بالأجل بسعر أعلى يقوم فيما بعد بسداد القرض دفعة واحدة في وقت لاحق يتفق على تحديده أو بتقسيم المبلغ على دفعات.

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري

تقوم المصارف بأعمال مصرفية أخرى كثيرة مثل خصم السندات ووصولات القبض (الكمبيالات) لقاء عمولة معينة يتفق عليها، ومن الأعمال الأخرى تحويل وتصريف العملات من عملة إلى أخرى

ثانيا: عينة الدراسة قرض الشعبي الوطني وكالة رقم 371

من خلال مجموعة الوكالات في قسنطينة فإن هذه الوكالة تحتل مكانة مهمة بين بنوك هذه المجموعة لدوافع الإختيار عليها وتعد وكالة القرض الشعبي الوطني رقم 371 قسنطينة والتي تأسست سنة 24 أفريل 1978 من انجح الوكالات التابعة لمجموعة الإستغلال وقد ساهم الموقع الجغرافي للوكالة في ذلك وهي موجودة على مستوى حي المنظر الجميل وأدى ذلك في تسهيل التعامل المباشر مع الزبائن واستقطاب آخرين جدد من خلال ماتعرضه الوكالة من خدمات وحسن المعاملة من طرف موظفيها الذي يبلغ 32 موظفا دائمين موزعين على مختلف مصالح الوكالة كل حسب طبيعة إختصاصه¹

الهيكل التنظيمي لمصلحة وسائل الدفع

الملحق رقم 02

الفرع الثاني : متغيرات الدراسة

أولا : تحديد متغيرات الدراسة

المقاصة الآلية :

تعتبر المقاصة الآلية في دراستنا متغير مستقل وسنحاول دراسة تأثيره على معالجة الشيكات بالطرق الحديثة

البطاقات البنكية :

تعتبر البطاقات البنكية متغير تابع في دراستنا ، وسنحاول دراسة هذه البطاقة بإعتبارها وسيلة سحب ودفع إلكترونية تسمح بالقيم بعمليات

على مستوى الموزعات الآلية

¹ مقابلة مع رئيسة مصلحة الدفع في البنك يوم 2014/04/01 على الساعة 11.00

ثانيا : قياس وطريقة جمع متغيرات الدراسة

سيتم في هذا البحث بقياس وتحديد طريقة جمع متغيرات الدراسة من خلال الوقوف على مدى تطبيق المؤسسة محل الدراسة للمتغير المستقل من خلال استعمال المقابلة كأداة من أدوات البحث والتي من خلالها سيتم تحليل جميع العناصر الخاصة بكل متطلب من متطلبات أنظمة الدفع الحديثة ومدى تطبيقها على مستوى البنك

المطلب الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة

سيتم في هذا الجزء بعرض الأداة المستخدمة لمعرفة مدى تطبيق البنك للمقابلة الآلية

الفرع الأول : الأدوات المستخدمة

أولا : جمع الوثائق

وقد تم اعتمادنا على عملية جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي قصد تحليل الوضعية لمعرفة مدى تأثيرها بالإجراءات التي يطبقها البنك، حيث تمكننا من الحصول على الوثائق المطلوبة لتحليل اشكالية الدراسة من طرف المكلف في مصلحة الدفع، والمتمثلة في كيفية معالجة الشيكات فيما بين البنوك

وقد اعتمدنا على عملية جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي قصد التعرف على كيفية العمل وتمكننا من الحصول على الوثائق الخاصة لتحليل اشكالية الدراسة من طرف موظف في مصلحة وسائل الدفع

ثانيا : المقابلة

كانت المقابلة عبارة عن أسئلة فيما يخص مجال الدراسة، وهي أسئلة مباشرة تحتمل اجابة واحدة، وذلك لضمان السهولة والدقة في الاجابة بالنسبة لكل للمستجوبين على اختلاف مهامهم، حيث كانت الأسئلة سهلة ومحددة بغية تسهيل الدراسة. وقد اعتمدنا على عملية المقابلة مع موظف في وكالة القرض الشعبي الوطني ليمكننا كيف تتم عملية المقابلة الآلية للشيكات فيما بين البنوك

بغية تسهيل عملية التحليل، وعقب التحصيل النهائي للوثائق المطلوبة، تم تجميع البيانات المحصلة وتفرغها في برنامج

.Excel

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

المطلب الأول : عرض النتائج

الفرع الأول : التجريد المادي للشيكات في المقاصة المالية

تنميط الشيكات: *La normalisation des chèques*

تبعاً للمرسوم 95-05 الصادر عن البنك المركزي و المقتضي تنميط الشيكات المتداولة في نظام المقاصة الآلية ، تم تغيير الشكل و المضمون التقليديين للشيكات المتداولة بين البنوك و الخاضعة لنظام المقاصة الآلية، و ذلك للوصول إلى شكل موحد و تسهيل المعاملات بين مختلف البنوك ، و تمثلت هذه التغييرات فيما يلي:

01- أبعاد و شكل الشيك Les supports et formats du chèques

02- نوعية الورق و شكل الخط Le grammage et qualité du papier

03- خصائص الطبع Les caractéristiques d'impression

04- مضمون الخانات Le contenu des zones

05- التشخيص البنكي للزبون L'identification bancaire du client

06- البيانات الإلزامية les mentions obligatoires : تمثلت في :

ذكر كلمة شيك La dénomination du chèque

الأمر بدفع مبلغ محدد L'ordre de payer une somme déterminée

اسم صاحب الحساب Le tiré

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري

بيان مكان الأداء

الإطار المخصص لتاريخ و مكان إنشاء الشيك.

الإطار المخصص لتوقيع الساحب (Emetteur du chèque -Tireur)

رقم الشيك مكون من 7 أرقام

الرقم الآلي البريدي المكون من 5 أرقام

ال (R f rence d'Identit  Bancaire) RIB و مكون من 20 رقم موزعة كما يلي:

--	--	--	--

الرقم الآلي للبنك

رقم الآلي للوكالة التي تم فتح الحساب فيها

رقم الحساب

مفتاح

Code de la

Code de l'agence

Le num ro de

الحسا

banque

compte

ب

La

cl 

du

com

pte

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري

الرقم الآلي للبنك مكون من 3 أعداد و قد تم الاتفاق على هذه الأرقام الآلية و تم توحيدها من طرف بنك الجزائر ، الذي حدد لكل بنك الرقم الآلي الخاص به حيث عند القيام بالمقاصة الآلية يتم التعرف أوتوماتيكيا على بنك الساحب أو المسحوب عليه عن طريق هذا الرقم دون الرجوع إلى الشيك.

فمثلا 001 يمثل بنك الجزائر، 002 يمثل البنك الجزائري الخارجي .

وللتعرف على الأرقام الآلية لكل البنوك انظر الملحق.

الرقم الآلي للوكالة نفس الشيء مع الرقم الآلي للبنك إلا انه مكون من 5 أعداد.

رقم الحساب لكل حساب رقم خاص به مكون من 10 أعداد.

مفتاح الحساب لكل حساب مفتاحه و هو مكون من عددين.

الاطار الخاص بالمبلغ المراد سحبه و الذي قد يتضمن على الأكثر 15 عمود.

و بعد التوحيد العام في مضمون و شكل الشيكات المتداولة بين البنوك، ثم تحديد مختلف الشيكات المقبولة في نظام المقاصة الآلية

و المتمثلة في:

: Chèques barrés qui sont non endossables الشيك المسطر غير قابل للتظهير

و هي شيكات لا يتم تحصيلها إلا للمستفيد الذي يظهر اسمه في الشيك أي لا يمكن تحصيله من قبل شخص آخر.

: Chèques barrés et/ou endossables الشيكات المسطرة و/أو القابلة للتظهير

و هي شيكات يمكن تحصيلها من قبل شخص آخر غير المستفيد و ذلك بكتابة في ظهر الشيك الأمر بدفع مبلغ الشيك إلى ذلك

الشخص.

: Chèques barrées qui sont non endossables الشيكات البنكية المسطرة و غير قابلة للتظهير

وهي شيكات تشتري من قبل الزبون لدى بنكه و هذه الأخيرة تكون ضامنة لتسديد المبلغ المدون في الشيك و ذلك عن طريق تجميده في

حساب هذا الزبون

La structure de base الهيكل الأساسي

كما ذكرنا سابقا فإن البنوك التابعة لنظام المقاصة الآلية هي كما يلي: البنك المركزي، البنوك التجارية، الخزينة، البريد و المواصلات. و لكي يتم تطبيق هذا النظام يجب أن تتوفر المؤسسات المالية السابقة على مجموعة من الأجهزة و البرامج و ذلك على كل المستويات، و فيما يلي سنتطرق إلى عرض نوعية و مهام مختلف هذه البرامج و الأجهزة.²

أ-على مستوى الوكالة au niveau de l'agence يجب توفر مايلي:

جهاز كمبيوتر **Un ordinateur** : يسمح بتسجيل (la saisie) المعلومات اللازمة و المتمثلة في:

رقم حساب المستفيد **Numéro du bénéficiaire**

الرقم الآلي للوكالة **Code d'agence**

اسم و عنوان المستفيد **Le nom et l'adresse du bénéficiaire**

المبلغ **Le montant**

سكا نير **Scanner**: يسمح بتصوير الشيكات و ذلك لإرسالها فيما بعد.

الطابعة **Imprimante** : بواسطتها يتم طبع جميع العمليات. هذه الأجهزة متواجدة في جميع الوكالات و مرتبطة ببرنامج التسيير

للمقاصة الآلية لمديرية وسائل الدفع DMP .

تشغل هذه الأجهزة عن طريق برنامج **Solution Monecheck** الذي يضم 5 أجزاء (Module) و هي :

Exchange: يسمح بإرسال و استقبال التدفقات (l'émission et la réception des flux) و يجب أن يكون دائما في

حالة تشغيل.

Numériser: يسمح بتصوير Scanner و ترقيم Numériser المعطيات المتعلقة بالعملية -Compensation allez-

Approuver: يسمح بالتطلع على صور الشيكات و المعطيات المرفقة لها.

Consulte: يسمح بمعالجة و فحص التدفقات و ذلك بواسطة بحوث .

² مقابلة مع رئيسة مصلحة الدفع في البنك يوم 2014/04/03 على الساعة 13.00

Reporting: يسمح برؤية جميع العمليات المتعلقة ب Compensation allez و Compensation retour و العمليات

المرفوضة.

ب- مسير النظام SIB : Système d'Information Bancaire

و هو نظام نجده على مستوى كل بنك ،و يتمثل دوره أساسا في:

-مراقبة السير العام للنظام .

-التأكد من احترام الساهمين لبندود اتفاقية المقاصة الآلية.

-تبني النظام لاحتياجات المساهمين.

-نوعية و سرعة أي فعالية النظام.

-تسجيل العمليات المبادلة يوميا.

-التدخل لحل النزاع.

ج- البرنامج User Access Point UAP :

هو عبارة عن همزة وصل بين SIB وCPI، كما يقوم بتطبيق الأوامر المعطاة و المرسله إليه أوتوماتيكيا من طرف مسير النظام SIB.

الملحق رقم (03)

الالتزامات الأساسية الخاصة بالبنوك:

كما تطرقنا سابقا، فإنه لتطبيق نظام المقاصة الآلية لا بد من توفر برامج و أجهزة التي تسمح بتصوير، ترقيم الشيكات، إرسال و استقبال

الشيكات المصورة إلا أنه يوجد جانب آخر و المتمثل في:

أ-الالتزامات الخاصة ببنك المستفيد Le bénéficiaire :

كل العمليات يجب أن يتم إرسالها قبل ساعة الغلق l'heure du cut-off، و يجدر الإشارة أنه يمكن معالجة البيانات و عدم إرسالها

في نفس اليوم (قبل ساعة الغلق) إلا أنه أقصى حد لإرسال هذه البيانات بعد معالجتها هو يومين، و يتم تحديد ساعة الغلق cut-off

من قبل بنك الجزائر و يمكن لأي بنك أن يطلب تمديد لساعة الغلق في الحالات الخاصة .

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري

يتم إرسال بيانات الشيكات على مستويين:

الشيكات ذات مبالغ أقل من 50.00 دج يتم ترقيمها فقط و رقمها الآلي هو 030.

الشيكات ذات مبالغ أكبر 50000 دج و أقل من 200000 دج يتم ترقيمها و تصويرها و رقمها الآلي هو 031 .

الشيكات ذات مبالغ أكبر من 200000 دج يجب ترقيمها و تصويرها مع إرسال الشيك و رقمها الآلي 032.

يتم إرسال الشيكات نفسها Vignette papier كما يلي:

الشيكات الأقل من 50.000 دج يتم تحصيل المبلغ بدون استقبال الشيك Vignette papier إلا أنه يجب التحصل عليه و لو بعد

مدة.

الشيكات المساوية أو الأكبر من 50.000 دج فلا يتم تحصيل مبلغها دون استقبال الشيك.

ب-الإلزامات الخاصة ببنك المسحوب عليه Tiré :

يجب على بنك المسحوب عليه عند استقبال المعلومات المتعلقة بالشيكات بالتحقق من صحة المعطيات التالية:

صحة RIB

التطابق بين رقم الشيك و صاحب الحساب .

عدم وجود مانع للحساب L'opposition sur compte.

احترام آجال تقديم المعلومات و صور الشيك.

عدم وجود مانع لتسديد الشيك L'opposition sur chèque

وهذه الأخيرة (المانع) تتم من قبل الساحب Tireur و ذلك في حالة السرقة ، إفلاس أو ضياع و ذلك بتقديم رسالة مدون فيها جميع

المعلومات المتعلقة بهذا الشيك المتمثلة أساسا في:

رقم الحساب .

رقم الشيك .

المبلغ.

تاريخ و مكان الإنشاء .

معلومات عن المستفيد.

Le tireur (المستفيد) الساحب من قبل ممضاة من قبل

يمكن أن يرفض بنك المسحوب عليه Tiré تسديد الشيك Rejet du chèque و ذلك في الحالات التالية:

ازدواجية العملية .

معطيات بنكية غير صحيحة.

الزبون المسحوب عليه مجهول.

رقم الشيك مجهول

عدم التطابق بين رقم الشيك و رقم الحساب .

حساب مجمد.

حساب مغلق.

رصيد غير كافي.

عدم استقبال صورة الشيك.

La vignette papier عدم استقبال الشيك

آجال تحصيل الشيكات

بين تسليم الشيك و تحصيله: 7 أيام مفتوحة بعد تقديم الشيك.

بين تقديم الشيك و توجيهه إلى المقاصة الآلية : 2 أيام مفتوحة بعد تقديم الشيك.

بين تقديم الشيك للمقاصة و إرسال الصور : يوم مفتوح بعد تاريخ توجيهه للمقاصة.

بين تقديم الشيك للمقاصة و استقبال الشيكات المتداولة: يومين مفتوحين بعد تاريخ التقديم للمقاصة.

الفرع الثاني : بطاقات الدفع البنكية

يعتبر القرض الشعبي الجزائري ، أول بنك أدخل العمل بنظام البطاقات البنكية الجزائرية ، سنة 1989 ، كما أنه أول بنك يتعاقد مع المنظمات الدولية الراعية لإصدار البطاقات (الفيزا، والماستر كارد).

وفي إطار برنامج تحديث نظام الدفع ، وفر القرض الشعبي الجزائري بطاقتين واحدة عادية ولأخرى ذهبية بالإشتراك مع منظمة فيزا العالمية ، كلتا البطاقتين تتضمن شعار منظمة فيزا وشعار البنك المصدر كما تحتوي شريطا مغناطيسيا وشريحة لعمليات السحب ، كما تحتوي أيضا على اسم العميل ومدة الصلاحية .

وتتيح هته البطاقات فرصة أداء كافة عمليات السحب على مستوى 940000 موزع ألي، وسداد المشتريات على مستوى 24 مليون تاجر مشتركين في شبكة فيزا الدولية ، مع إمكانية التعرف على الباقي بعد كل عملية .

وعموما فإن البنك يأخذ عادة ما قدره 25 أورو كعمولة لأي عملية سحب أو دفع ، علما أن هته البطاقات الدولية قليلة الإستعمال والطلب عليها يكاد ينعدم ، حيث أنه مثلا في بنك القرض الشعبي الجزائري في وكالة قسنطينة رقم 371 على وجه الخصوص لا تتجاوز 284 بطاقة .

فيا يلي الجدول رقم (02) ، يوضح السرعة في زيادة عدد بطاقات الدفع لبنك القرض الشعبي الجزائري وذلك بين سنتي 2009 و 2010

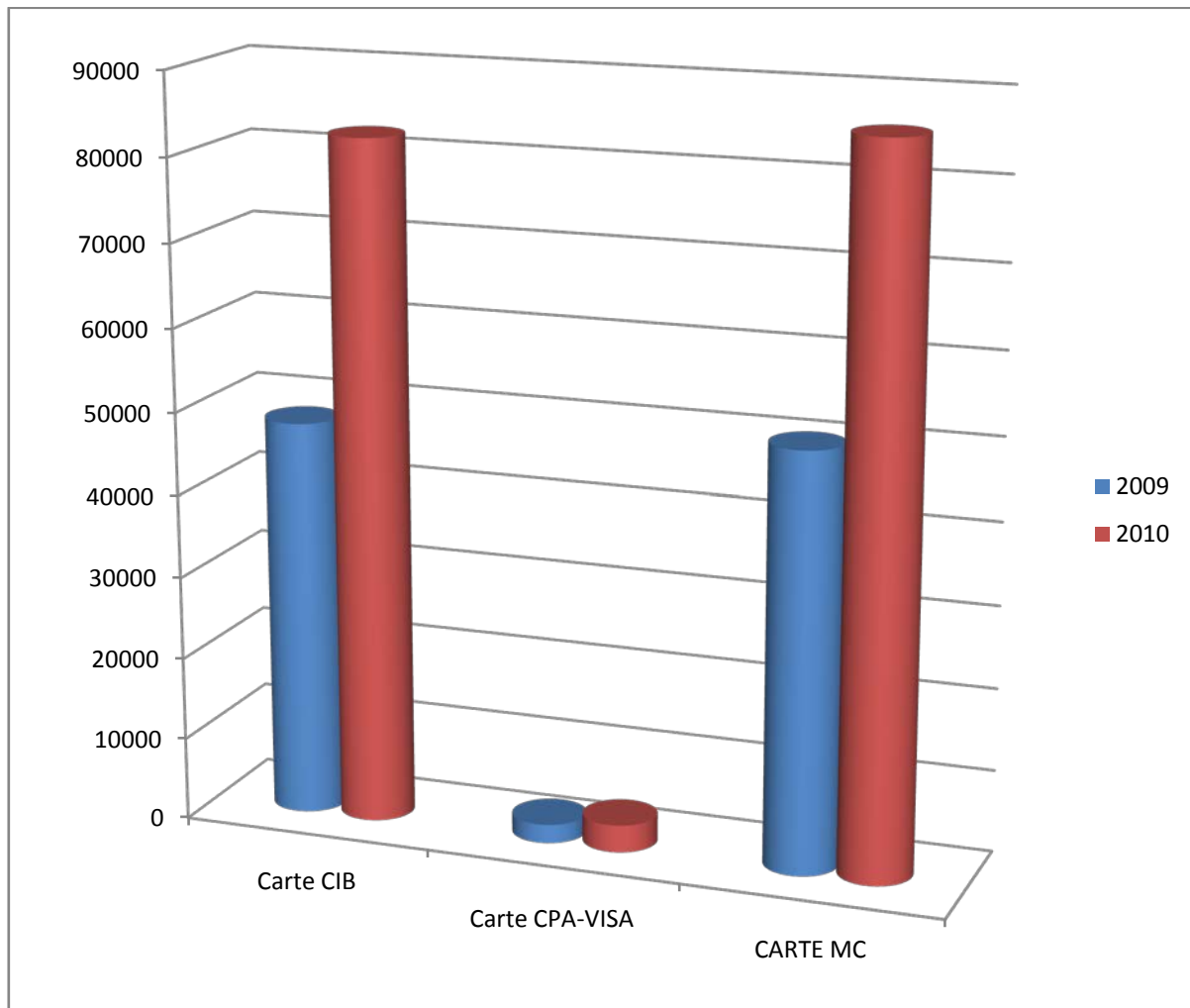
، وهذا حسب التقرير السنوي

نوع البطاقات الدفع البنكية	2009	2010
بطاقة CIB	48106	82357
بطاقة CPA-VSA	2268	3518
بطاقة MC	50374	85875

المصدر : التقرير السنوي للقرض الشعبي الجزائري لسنة 2010

من خلال هذا الجدول نرسم الشكل التالي

الشكل يمثل التطور في عدد البطاقات البنكية لبنك CPA



المصدر: من إعداد الباحث حسب التقرير السنوي لبنك cpa

المطلب الثاني : مناقشت النتائج

الفرع الأول : معالجة الشيكات

أولا : معالجة الشيكات - ذهاب- *traitement aller des chèques*

I. على مستوى الوكالة au niveau de l'agence

أ. المعاينة على مستوى الشباك الأمامي *traitement au niveau du front office*

عند تقديم الشيكات من قبل الزبون، عميل البنك Guichetier يجب عليه القيام بـ :

مراقبة الوثيقة المقدمة من قبل الزبون للمسلمات *le bordereau de la remise* من حيث :

فيما يخص الشيكات المسلمة.

إسم الساحب.

تاريخ إصدار الشيك.

رقم الحساب.

مبلغ الشيك.

تشخيص بنك و وكالة الساحب.

المبلغ الإجمالي للمسلمات.

رقم الحساب و إسم المستفيد.

الختم و الإمضاء (حالة مؤسسة).

مراقبة صلاحية كل شيك مقدم:

الشيك يجب أن يكون ممضى من قبل الساحب *tireur*, ختم و إمضاء في حالة مؤسسة.

تاريخ و مكان إصدار الشيك.

التسطير الخاص *le barrement spécial*.

التظهير في ظهر الشيك.

يجب أن يكون في منطقة OCRB من الشيك حقلين الأول مكون من 7 أرقام ويمثل رقم الحساب و الثاني مكون من 20 عدد و

يمثل RIB.

رفض الشيكات التي لا تحتوي على المعلومات المذكورة سابقا و إرجاعها للزبون.

تعديل مسلمات الشيكات بوجود الزبون في حالة عدم التطابق بين :

عدد الشيكات المستقبلية و عدد الشيكات المسجلة في وثيقة Bordereau .

المبلغ الإجمالي للشيكات المستقبلية و المبلغ الإجمالي للشيكات المسجلة في وثيقة Bordereau.

وضع إشارة الاستقبال في وثيقة Bordereau للمسلمة و إعطاء نسخة منها للزبون.

كتابة التعليمة "contrôle fait" متبوع بالإمضاء على كلتا نسختي وثيقة المسلمات.

إرسال الشيكات و كذلك وثيقة المسلمات إلى الشباك الخلفي Back office للمعالجة.

ب. المعالجة على مستوى الشباك الخلفي **traitement au niveau du Back office**

بمجرد إستقبال مسلمات الشيكات remise des chèques الشخص المعني بالمعالجة يقوم بما يلي :

التأكد من أن مسلمات الشيكات هي شيكات مقبولة في نظام المقاصة الآلية (شيكات خضعت للتميط Normalisés، و البنوك

تكون مشاركة في المقاصة الآلية)

كتابة التعليمة "contrôle fait" مع الإمضاء في وثيقة Bordereau.

إرسال الشيكات المقبولة في المقاصة الآلية مع وثيقة المسلمات إلى مقر التجريد المادي.

ج. المعالجة على مستوى مقر التجريد المادي **Traitement au niveau de la station de**

dématérialisation.

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري

عند استقبال الشيكات المقبولة من قبل نظام المقاصة الآلية، إداري المقر l'administration de la station يقوم بما يلي :

فرز الشيكات لتكوين مسلمات remise لكل مستفيد أي كل مستفيد له une remise خاصة به.

تصوير الشيكات عن طريق scanner بعد أن يتم التوجه إلى الجزء numérisé هذا الأخير يسمح لنا بمشاهدة صورة الشيك و بعض

المعلومات التي تظهر أوتوماتيكيا على الشاشة و المتمثلة في:

رقم الوكالة لصاحب الحساب.

رقم حساب المسحوب عليه.

المفتاح.

و على العميل التأكد من صحة هذه المعلومات و تصحيحها في حالة وجود أخطاء

تسجيل المعلومات المتعلقة بالمستفيد و المتمثلة في:

رقم الوكالة المرسله remettante.

رقم حساب المستفيد.

المفتاح.

بعد هذا يتم تكبير صورة الشيك عن طريق النافذة "Loupe" و تسجيل مبلغ الشيك الذي لا يظهر أوتوماتيكيا لتفادي الأخطاء.

في حالة وجود معطيات خاطئة من ناحية :

RIB خاطئ.

مفتاح RIB خاطئ.

وجود ازدواجية العملية في نفس العملية.

يتم إزالة الشيك من المسلمات عن طريق النافذة "Eject" و إزالته من الوثيقة Le bordereau.

و هكذا يكون قد انتهى من العملية الخاصة بالشيك الأول و يتوجه إلى الشيك الثاني و هكذا دواليك حتى تنتهي الشيكات الموجهة إلى

نفس المستفيد.

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري

و تجدر الإشارة أنه لكل عملية رقم RIO خاص بها Référence interbancaire d'opération و لو كانت هذه العمليات لنفس المستفيد و هذا لتفادي تكرار العملية.

عندما ينتهي العمل من معالجة الشيكات الموجهة لنفس المستفيد يقوم بالغلق "Fin de remise" و يقوم بطبع ثلاث نسخ من العملية التي تمثل قاعدة التسجيلات للمسلمات في نظام "DELTA".

بعدها يتوجه العميل إلى مستفيد آخر لتكوين Une remise خاصة به و يقوم بنفس الخطوات السابقة، و عند انتهاء كل الشيكات يتم تشكيل Le lot و هو عبارة عن مجموعة من المسلمات Ensemble de remises و إرساله إلى موزع التسيير للمقاصة الآلية Serveur de gestion de la télécompensation عن طريق النافذة "Fin du lot".

5. فحص بعد إرسال المجموعة، الجزء "Supervisor" "Monecheck Web Access" للتأكد من :

قبول المجموعة من قبل موزع التسيير للمقاصة الآلية.

وصول المجموعة إلى UAP.

طبع وثيقة إرسال المجموعة Bordereau d'envoi du lot في ثلاثة نسخات:

إرسال نظام DELTA و الأرشيف.

نسخة من وثيقة إرسال المجموعة إلى موزع التسيير للمقاصة الآلية.

نسخة لحالة كل مسلمة مرفقة بشيكات.

أخيرا يقوم العميل بـ :

- كتابة في ظهر الشيك العبارة "Dématérialisé".

- فرز الشيكات (مبلغ، بنك، وكالة).

- إرسال الشيكات المجردة ماديا إلى وكالات المسحوب عليه Agence tirée

II. المعالجة على مستوى مديرية وسائل الدفع de Traitement au niveau de la direction des moyens de paiement

بعد استلام مجموعة المسلمات المرسله من قبل مقر التجريد المادي التي تكون على شكل ملفات إلكترونية، موزع التسيير للمقاصة الآلية Le serveur central de gestion de télécompensation يقوم أوتوماتيكيا بالعمليات التالية :

مراقبة المعلومات المرسله من قبل الوكالات (التأكد من عدم وجود ازدواجية على المستوى المركزي).

إرسال ملفات العمليات إلى UAP

مراقبة الملفات المسيرة من قبل UAP

إرسال المعطيات المستقبلية من قبل UAP إلى الوكالات

انطلاقا من الحصه الثانية في اليوم للتبادلات ، مديرية و وسائل الدفع مطالبة بنشر حالة أو وضع كل المسلمات المقدمة لـ CPI من قبل كل

وكالة، و هذا من اجل القيام بالعمليات المحاسبية.الملحق رقم (04)

ثانيا : معالجة الشيكات -إياب- *Traitement retour des chèques*

أ. المعالجة على مستوى DMP :

أخذنا بعين الاعتبار ساعة الغلق L'heure du Cut-Off لكلتا الحصتين في اليوم و استقبال من CPI و عن طريق VAP العمليات الموجهة للمقاصة الآلية من قبل confrères، موزع التسيير يقوم أوتوماتيكيا بالعمليات التالية :

إيجاد إزدواجية في الحالات التالية :

الشيك قد تم دفعه.

الشيك قد تم إرساله و لم يرفض بعد فإن آجال رفضه لم تنتهي بعد.

الرفض أوتوماتيكيا في حالة عدم استقبال الصور لجميع العمليات التي تفوق مبلغ 50.000,00 دج.

فرز العمليات حسب الوكالات المعنية.

تحضير و إرسال ملفات العمليات إلى وكالات المسحوب عليه.

كما يقوم الإداري للموزع المركزي للتسيير للمقاصة الآلية L'administrateur du serveur central de

gestion de télécompensation بالتأكد من استقبال :

UAP لعمليات إياب المرسله من قبل CPI.

الموزع المركزي للتسيير للمقاصة الآلية عمليات اياب المرسله من قبل UAP.

الوكالة للساحب لعمليات إياب المرسله من قبل موزع التسيير .Serveur de gestion Monecheck.

مديرية وسائل الدفع مطالبة بنشر حالة عمليات الذهاب لكل يوم التي تعبر كقاعدة أساسية للعمليات

الحاسبية.

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري

ب. المعالجة على مستوى وكالة المحسوب عليه : Traitement au niveau de l'agence tirée :

بمجرد استقبال عمليات الإياب للمقاصة المرسله من قبل الموزع المركزي للتسيير يتم مراقبة أوتوماتيكية العمليات من ناحية الإزدواجية و رفضها في الحين في حالة وجود ازدواجية، بعدها يقوم العميل بما يلي :

التوجه إلى الجزء "Approuve de Monecheck" للتأكد من أن كل الشيكات تحتوي على المعلومات التالية:

البنك المرسل la banque remettante.

رقم الشيك.

.RIB

المبلغ.

الحالة.

الأصل.

2. بواسطة نظام DELTA يتم التأكد من المعلومات التالية :

* وضع الحساب :

الوجود الفعلي لحساب المسحوب عليه.

صاحب الحساب غير متوفى.

الحساب غير مغلق.

الحساب غير مرصد.

الحساب غير مرتبط بقرارات قانونية.

* الرصيد كافي في الحساب :

في حالة رصيد كافي للشيكات ذات المبلغ الأقل من 50.000,00 دج (030) :

اختيار تطبيق العملية عن طريق "Valider le solde des opérations retour"

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك القرص الشعبي الجزائري

توجيه العملية للشخص المسؤول في الوكالة لتأكيد القرار و إعطاء الأمر لدفع المستفيد.

في حالة رصيد كافي للشيكات ذات المبلغ يفوق 50.000,00 دج (031، 032) :

التأكد من أن صورة الشيك قد وصلت في الآجال المحددة.

التوجه إلى مراقبة صلاحية الشيك :

صلاحية الإمضاء

وجود الإمضاءات اللازمة في حالة وجود حساب متعدد.

الشيك يحتوي على المعلومات الإلزامية.

تأكيد الصورة المراقبة عن طريق "Valider les images retour".

توجيه العملية للشخص المسؤول في الوكالة لتأكيد القرار و إعطاء أمر لدفع المستفيد.

ج. في حالة الرصيد غير الكافي (مهما كان مبلغ الشيك) :

توجيه العملية إلى الشخص المسؤول في الوكالة لوضع العملية في حالة انتظار.

بمجرد أن العملية تكون في حالة انتظار، على الشخص المسؤول وحده إتخاذ القرارات التالية :

تسريح دفع المستفيد.

تأجيل العملية مع احترام آجال التقديم.

رفض العملية.

عند نهاية المعالجة في اليوم (Retour de compensation) الإداري مطالب بـ :

نشر حالة العمليات التي تم فيها دفع المستفيد.

توجيه هذه العمليات إلى نظام DELTA للمعالجة المحاسبية لكل الحسابات المعنية.....الملحق (05)

الفرع الثاني: تحليل تجربة البنوك الجزائرية في إصدار البطاقات البنكية

من خلال الجدول رقم (02) وحسب التقرير السنوي لبنك القرض الشعبي الجزائري يوضح الفرق في إصدار القرض

الشعبي الجزائري ، للبطاقة البين البنكية cib

بين سنتي 2009 و2010 ، وذلك لما لاقته هته البطاقة ، من القبول وإقبال النسييين أما بالنسبة للبطاقة الدولية فيزا

وماستر كارد ، ورغم أنها هي الأخرى قد زاد عدد إصدارتها ، إلا أنه لم يكن بالقدر الذي كانت علي cib ، وهذا

الأمر الذي رجحه المسؤولين فب البنك ، إلى نقص عامل الثقة ، ولأمان ، وعموما فإنه مما لاشك فيه أن البنك أقر

بكبر وسرعة حجم التطور الذي تلاقيه البطاقات البنكية في الجزائر ، حتى ولو بالتدرجالملحق رقم (06)

خلاصة الفصل

عرف المحيط البنكي تطورا مستمرا لأنظمة المدفوعات المكثفة وصولا إلى تطبيق المقاصة الآلية كنظام للمبادلات ما بين البنوك باعتبار أنه يحقق و يضمن السرعة، الفعالية، و المانة للزبون و المصرف.

و فيها يخص الدراسة في التجربة الجزائرية، يمكن القول أنه بالرغم من التطورات المعتمدة التي عرفتها الجزائر، استعمال المقاصة الآلية في الجزائر ، و من اجل تحقيق إرسال شامل لوسائل الدفع الجديدة و أنظمتها في بلد مثل بلدنا، فإنه من الضروري رفع أحد انواع العقبات ذات الطابع الثقافي، التقني، و الأمني يضاف إلى ذلك مقياس هام خاص بالاستثمارات المنتظرة النجاز. هذا الأخير مرفق بسياسة نقدية و مالية قوية، مجهود تجديد معتبر، و لاسيما في شأن الخدمات البنكية، ما بين البنكية (Interbancaire) و تطوير بنكية الاقتصاد

81.(La banccarité de l'économie)

كنتيجة حتمية لتبني اقتصاد السوق، يشهد نظام الدفع على مستوى جميع مكوناته حركية تتجلى من خلال التكيف التدريجي و ربما البطيء للسياسة الجديدة، و الجهودات المحسوسة التي تقوم بها السلطات المعنية للرفي إلى المستوى المطلوب.

فقد تطلب التكيف مع هذا التطور الاستفاداة و استعمال الثروة المعلوماتية التي تشهدا اليوم المؤسسات المالية و المصرفية في الدول المتقدمة، حيث تستخدمها على نطاق واسع إذ أصبح الحاسوب الآلي و شبكة الأنترنت تمثل العمود الفقري لأداء المؤسسات المصرفية لوظائفها المختلفة، زيادة على استعمال وسيلة جديدة من وسائل الدفع و هي الدفع الآلي.

و قد اخذت السلطات النقدية بعين الاعتبار نقائص المقاصة التقليدية في وضع مشروع المقاصة الآلية، بحيث طلبت مساهمة جهات عدة (وزارة المالية، وزارة العدل، وزارة البريد و المواصلات) في وضع هذا الأخير لتحتاط لأي نقص.

و رغم التكلفة التي انجرت عن استعمال التقنيات الحديثة إلا أن المقاصة الآلية التي ابتداء تطبيقها في الجزائر منذ جوان 2006، قد قامت بتحويل المقاصة التقليدية من وسيلة دفع ذات نقائص ، إلى نظام أكثر فعالية و دقة

نتائج البحث:

- تألية المبادلات بحيث تقلصت آجال تغطية القيم ما بين البنوك، وكذا الإجراءات وذلك بجمع أرصدة التغطية مباشرة في حساب وحيد، وبالتالي مبدأ داخل و خارج المنطقة
- ملاء الفراغ القانوني بالشكل الذي يضيق المجال أمام المخالفات والتلاعبات خاصة فيما يخص القيم غير المسددة.
- وضع شبكة إلكترونية تصل بين مختلف المساهمين في عملية المقاصة الآلية، بحيث تتم المبادلات بشكل مؤمن و تسهل مراقبة عمليات البنوك بصفة مستمرة و ناجعة.
- إرتفاع التكاليف الخاصة بإشاء وصيانة هذا النظام الموجه للقيام بالعمليات المصرفية.
- نقص الإطارات المكونة لإستخدام التكنولوجيات ووسائلها الحديثة .

التوصيات وإقتراحات :

بناء على نتائج السابقة ، يمكن وع الإقتراحات التالية :

- نرى أنه على المؤسسات المالية و المصرفية التي تتبنى هذا النظام أن تقوم بتطبيق ما اتفق عليه و ما قرر بمخالفه أي لا يتم الاتفاق على شيء و المصادقة عليه، وعند الوصول إلى التطبيق الميداني يقومون بخرق القواعد.

- إجراء العديد من الدراسات والإستشارات من أجل تحديث هذا النظام والإطلاع على المشاكل المحتملة الحدوث ومناقشة كيفية إيجاد الحلول لها

- القيام بدورات تدريبية وتكوينية للموظفين خاصة موظفي مصلحة الدفع

- توزيع المهام المتعلقة بمختلف مراحل المقاصة الآلية، بحيث كل فرد يقوم بعمله، ليس كما هو جاري التنفيذ حالياً، حيث يقوم فرد واحد بالقيام بأعمال مختلفة أي يقوم بعمله زيادة على أعمال أخرى، وهذا ما يؤدي به مع مرور الوقت إلى ارتكاب أخطاء، هذه الأخيرة تكون سببا لتعطيل المعاملات و تراكم العمل.

- نقترح على البنك المركزي باعتباره المسؤول الوحيد على سن القوانين أن يقوم بتكوين لجنة مراقبة لكل البنوك المنظمة و المطبقة لنظام المقاصة الآلية، حيث يكون أقرب ميدانيا و أكثر قدرة على التطبيق الجدي لما كتب على الأوراق.

و في الأخير- أمنتنا من هذا العمل أن نكون قد وفقنا و لو بالشيء القليل- في إنجاز و الإحاطة ببعض جوانبه.

فهرس المحتويات

III	الإهداء.....
IV	الشكر.....
V	ملخص.....
VI	قائمة المحتويات.....
VII	قائمة الجداول.....
VII	قائمة الأشكال.....
VIII	قائمة الملاحق.....
أ	مقدمة.....

الفصل الأول: الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

14	مقدمة الفصل.....
15	المبحث الأول : مدخل عام حول أنظمة الدفع البنكية.....
15	المطلب الأول : تعريف أنظمة الدفع البنكية.....
15	الفرع الأول :تعريف النظام البنكي.....
16	الفرع الثاني : ماهية الدفع.....
16	أولاً: نظام المدفوعات المكثفة.....
17	ثانياً: هيكل نظام المدفوعات.....
22	ثالثاً: وسائل الدفع المتداولة.....
42	المطلب الثاني : مفاهيم حول المقاصة الآلية.....
42	الفرع الأول : تعريف نظام المقاصة الآلية.....
42	الفرع الثاني: خصائصها.....
43	الفرع الثالث: المبادئ العامة لنظام المقاصة الآلية.....
47	الفرع الرابع: مشروع تطبيق المقاصة الآلية في الجزائر.....

47.....	أولاً: المشروع بصفة عامة
48.....	ثانياً: مقومات مشروع المقاصة الآلية.....
51.....	الفرع الخامس: عرض التجربة الجزائرية في المقاصة الآلية
52.....	أولاً : مقومات نظام المقاصة الآلية في الجزائر
54.....	ثانياً: هيئات هذا النظام في الجزائر
55.....	ثالثاً: أهداف نظام المقاصة الآلية في الجزائر
56.....	المبحث الثاني: دراسات سابقة حول نظام المقاصة الآلية
56.....	المطلب الأول: دراسات سابقة.....
57.....	المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة
58.....	خلاصة الفصل.....

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري

59	مقدمة الفصل.....
60.....	المبحث الأول: الطريقة والأدوات.....
60.....	المطلب الأول : الطرق المستخدمة.....
60.....	الفرع الأول : مجتمع وعينة الدراسة
60.....	أولاً: مجتمع الدراسة المؤسسات المصرفية.....
61.....	ثانياً: عينة الدراسة القرض الشعبي الجزائري.....
61.....	الفرع الثاني : متغيرات الدراسة
62.....	أولاً : تحديد متغيرات الدراسة.....
62.....	ثانياً: قياس وطريقة جمع متغيرات الدراسة
62.....	المطلب الثاني : الأدوات والبرامج المستخدمة.....

62	الفرع الأول: الأدوات المستخدمة
62	أولا: جمع الوثائق
62	ثانيا: المقابلة
62	الفرع الثاني : البرامج
63	المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشتها
63	المطلب الأول : عرض النتائج
69	الفرع الأول : التجريد المادي للشيكات في المقاصة الآلية
69	الفرع الثاني : بطاقات الدفع البنكية
72	المطلب الثاني: مناقشة النتائج
72	الفرع الأول : معالجة الشيكات
72	أولا : معالجة الشيكات ذهاب
77	ثانيا : معالجة الشيكات إياب
80	الفرع الثاني : تحليل تجربة البنوك الجزائرية في إصدار البطاقات البنكية
81	خلاصة الفصل
82	الخاتمة
84	قائمة المراجع
85	الملاحق
85	الملحق الأول:
86	الملحق الثاني :
87	الملحق الثالث:
88	الملحق الرابع :
89	الملحق الخامس:
90	الملحق السادس:

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

أ - باللغة العربية:

1. حميزي سيد أحمد، الجهاز المصرفي الجزائري ومحاولة تقييم أداء السياسة النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007
2. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
3. برهان الدين جمل ، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة الدخرات وتمويل التنمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006
4. مجدي محب حافظ ، جرائم الشيك، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 1996
5. محمد فريد العريبي، هاني دويدار، قانون الأعمال، الإدارة الجامعية الجديدة للنشر ، مصر، 2002

بأ باللغة الاجنبية:

1. Ammour ben halima, partique des techniques bancaire, edition de hleb , Alger, 1997
2. E Gobin Gilles : les opérations bancaires et leurs fondements économiques, Dunod, Paris, 1980

ثانياً: رسائل الماجستير

1. جليل نور الدين ، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2006
2. عبد الله سليمة ، تطور وسائل الدفع فب الجهاز المصرفي الجزائري ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009
3. معزي صونية، وسائل الدفع الدولية ، رسالة ماجستير علوم تجارية، جامعة الجزائر، 2010
4. نسرين دبله ، تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في المعاملات البنكية الجزائرية ، مذكرة ماستلا ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، 2010

مَقَامَاتُ

الفصل الأول:

الأسس النظرية لأنظمة الدفع في البنوك

الفصل الثاني:

دراسة حالة بنك القرص الشعبي

الخطمة

قائمة المراجع

الملاحق